

## الوسائل والدوافع المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل ( دراسة ميدانية على الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان )

سناء القرعان

ميشيل سويدان

رياض العبد الله

جامعة البلقاء التطبيقية

جامعة البحرين

جامعة البحرين

### ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين أساسيين. فأما الهدف الأول فهو التعرف على مدى انتشار ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في ظل ثلاث مقاييس للدخل: صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل قبل الضريبة وصافي الدخل ( بعد الضريبة). وأما الهدف الثاني فهو التعرف على المؤثرات أو الموجهات لسلوك الإدارة نحو تمهيد الدخل. ولأجل تحقيق هذين الهدفين فقد تم اختيار القطاع الصناعي الأردني المساهم كمجتمع للدراسة. وتم تمثيل هذا المجتمع بعينة مكونة من ٥٢ شركة مساهمة توافرت عنها البيانات المالية لفترة ثمان سنوات (١٩٩٦-٢٠٠٣). وفي ضوء هذه البيانات تم اختبار ١١ فرضية متعلقة بالحجم (القيم المطلقة) و ١٣ فرضية متعلقة بالنسب المالية (العلاقات بين المتغيرات). إن نتيجة اختبار الفرضيات تؤكد إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل حصراً فيما يتعلق ببعض النسب المالية. وليس هناك من فروق ذات دلالة إحصائية في حالة الفرضيات ذات العلاقة بمتغيرات الحجم.

### المقدمة

لقد أصبح من البديهي في الأدبيات المحاسبية المعنية بالدخل بشكل عام وبتمهيد الدخل بشكل خاص القول بأنه لا بُد لإدارة الشركات من السعي وراء سياسة تستطيع من خلالها إبراز الصورة المفضلة من قبلها عن هذه الشركات. ولذلك تركز الإدارة على إظهار دخل الشركة بأفضل صورة ممكنة لأن الدخل هو البند الأهم بالنسبة لمستخدمي المعلومات المحاسبية والركيزة التي على أساسها يتم الحكم على الشركة بالنجاح أو الفشل. ويبدو بأن سلوك تمهيد الدخل يحقق الكثير من أهداف الإدارة وبالتالي فإن جوهر تمهيد الدخل هو سلوك إداري. وكأي سلوك إنساني آخر متأثر بدوافع ذاتية فهو ينطوي على حافز ووسيلة وصولاً إلى هدف. وبما أن الإدارة ذكية، ولكن من جانب آخر تتأور بالأرقام المحاسبية، فإن الذكاء يقتضي اختيار الحافز والوسيلة اللتان لا تظهران للوجود بشكل صريح أو مباشر. ولاكتشاف ذلك لابد من دراسة عميقة وشمولية للأرقام المدرجة في القوائم المالية لربط الهدف المرهلي ( تمهيد

الدخل) بالحافز والوسيلة. وهذا يتطلب في ظل ذكاء وبراعة الإدارة اختبار مدى واسع من الفرضيات لتحديد الوسيلة والحافز للتمهيد. وعليه فإن هذا البحث يتميز عن البحوث السابقة المتعلقة بسلوك تمهيد الدخل بكونه يختبر إحدى عشر فرضية تتعلق بالحجم (فرضيات القيم المطلقة) وثلاثة عشر فرضية تتعلق بالعلاقات (فرضيات النسب) بين البنود المستخدمة في فرضيات الحجم التي ربما تؤدي إلى تفسير سلوكية تمهيد الدخل في ظل معطيات البيئة الأردنية.

### مشكلة الدراسة

إن المتفق عليه في أدبيات تمهيد الدخل أن الإدارة بالدرجة الأساس تستهدف تمهيد الدخل لتحقيق مصلحتها (Trueman and Titman 1988), (Ronen and Sadan 1975), (Gordon, 1964), (Bao and Bao, 2004) والمتفق عليه أيضاً أن الإدارة واعية في اختيار الوسائل والدوافع التي من خلالها تحقق أهدافها بطريقة لا تبدو واضحة للعيان. وكل هذا يتطلب من الإدارة أن تتعد عن الوسائل والمحددات المتعارف عليها أو الشائعة عند أتباعها لسياسة تمهيد الدخل. إن الأدبيات المتعلقة بتمهيد الدخل لا تدرس وتحلل إلا وسائل ومحددات قليلة العدد في سياسة تمهيد الدخل، وهي غالباً ما تكون متعارف عليها. فإذا تم اختيار الحجم كمحدد للتمهيد، فإن المبيعات أو حجم الأصول أو غيرها من القيم التقليدية المعبرة عن الحجم هي التي يتم اختيارها لاختبار العلاقة بينها وبين التمهيد كوسيلة معبرة عن دافع معين. وإذا ما تم اختيار العلاقات بين البنود لاختبار علاقتها بالتمهيد فسيتم اختيار النسب المالية الشائعة كالكثافة الرأسمالية ونسبة التداول والمدفوعات الضريبية إلى المبيعات وغيرها من العلاقات أو النسب التقليدية [مثلاً] (Herrmann and Inoue 1996), (Lewis and Chaney, 2001), (Alboronzo and Alcarria, 2003). وعليه فإن المشكلة البحثية لهذه الدراسة هي أن الإدارة تحاول استخدام الأرقام المحاسبية بذكاء وحكمة لتحقيق أهدافها وهذا يتطلب منها أن تستخدم وسائل ومحددات غير متعارف عليها لتمهيد الدخل مع عدم استبعاد الوسائل والمحددات المتعارف عليها.

### أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

١- تحديد مدى شيوع ظاهرة تمهيد الدخل لدى الشركات الصناعية المساهمة الأردنية في ظل ثلاثة مقاييس للدخل هي صافي الربح التشغيلي، وصافي الدخل قبل الضريبة، وصافي الدخل.

٢- تحديد العوامل أو المحددات المؤثرة في سلوك الإدارة للتوجه نحو تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية.

### أهمية الدراسة

إن أهمية هذه الدراسة تتمثل في كونها تختبر وسائل عديدة لتمهيد الدخل في محاولة لاكتشاف علاقات بين الوسائل المستخدمة وتمهيد الدخل وبما يؤدي إلى التعرف على تشخيص المحددات ذات التأثير على سلوك الإدارة باتجاه تمهيد الدخل. فهناك توسع في هذه الدراسة في عدد الوسائل والمحددات المفترضة. فافتراض عدد قليل من الوسائل يؤدي، في ظل حنكة ووعي الإدارة، إلى عدم تشخيص محدّدات سلوك تمهيد الدخل لسبب بسيط ألا وهو أن

كافة بنود القوائم المالية هي نسبياً تحت تصرف الإدارة في ضوء المرونة المتاحة لها من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وبالتالي فما دامت بدائل التصرف كثيرة العدد فلا بد من اختبار وسائل كثيرة العدد وهذا الأسلوب وحده يمكن من تشخيص محددات أو دوافع تمهيد الدخل.

### مفهوم الدخل وتمهيده وأهداف التمهيد وأبعاده

#### مفهوم الدخل

يتمثل الدخل المحاسبي بالفرق بين الإنجازات والتضحيات خلال فترة معينة ( مبدأ المقابلة ) . فتحدد الإنجازات أولاً ومن ثم يتم تحديد التضحيات. وتحدد الإنجازات بالإيرادات، وإما التضحيات فتحدد بالمصاريف. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الدخل ما هو إلا فائض يظهر من أنشطة المشروع ناتجا عن الدورة التشغيلية والمشتق من ربطها بين إيرادات الفترة مع مصاريفها (Belkaoui, 2004).

وقد اهتم المحاسبون بالدخل، إذ يُعدّ الدخل بنداً أساسياً ومهماً في القوائم المالية لأغراض قياس الفاعلية والكفاءة في إدارة المنشأة (Whittington, 1983) كما يستخدم الدخل الحالي للتنبؤ بالدخل المستقبلي ومختلف الأحداث المستقبلية. ومن ناحية أخرى فهو موجه لمختلف القرارات الاقتصادية ذات العلاقة بمنشأة. وبهذا فهو يلعب دوراً مهماً في وظائف وقرارات التخطيط والاستثمار والرقابة سواءً من داخل أو خارج المنشأة.

وبالنظر إلى أهمية الدخل بالنسبة لمستخدميه ومدى الاعتماد عليه في عمليات التنبؤ والتخطيط المستقبلي واتخاذ القرارات كان لا بد للإدارة من إتباع الوسائل أو الإجراءات التي تسمح لها بتعديل الدخل وإظهاره بالشكل المرغوب بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية الخارجيين من خلال تقليل التقلبات التي تحدث في الدخل من سنة إلى أخرى ومن هنا ظهرت في الأدبيات المحاسبية ظاهرة تمهيد الدخل. بتعبير آخر، استخدام رقم الدخل لتوجيه مستخدمي الأرقام المحاسبية باتخاذ قرارات معينة.

لقد تم الحديث عن هذه الظاهرة كمفهوم لأول مرة في دراسة (Hepworth) في عام ١٩٥٣ التي قدم من خلالها الأسباب والدوافع التي تدعو الإدارة إلى إتباع سياسة تمهيد الدخل ومن أهمها تخفيض العبء الضريبي واستقرار سياسة توزيع الأرباح. ولاحقاً لدراسة (Hepworth) ظهرت دراسات عديدة طورت من مفهوم تمهيد الدخل وتفسيره وتأويل استخدامه من قبل الإدارة. وهذا ما سيتم التطرق له ضمن فقرة الدراسات السابقة.

#### مفهوم تمهيد الدخل

لقد تم طرح العديد من التعاريف لسلوك تمهيد الدخل. فيعرف (Beidlemen,1973) تمهيد الدخل بمثابة "محاولة مقصودة من بعض المدراء لتقليل الاختلافات في نتائج أعمال الشركة ضمن مستوى معين من الأرباح بما يتلاءم مع المبادئ المحاسبية المقبولة والمطبقة في الدولة"، فهناك أربع سمات ضمن هذا التعريف: أولاً أن هناك فعل التقصد، ثانياً أن الإدارة معنية بهذا التقصد، وثالثاً أن الهدف من هذا الفعل هو تقليل الاختلافات والتذبذبات في النتائج. وأخيراً أن يتم كل ذلك ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، أي أن مدى المرونة في هذه المبادئ هي التي تتيح حرية التصرف من قبل الإدارة في تمهيد الدخل، فلولا هذه المرونة لما كان هناك

تمهيد، فالمرونة في المبادئ المحاسبية تسمح بالتصرف في الأرقام المحاسبية وهذا التصرف يتم من جانب مصدرها القوائم المالية، والهدف من ذلك هو تقليل الاختلافات والتذبذبات. ولكن ما ينقص هذا التعريف هو عدم ذكر أي شيء عن الدافع الذاتي من قِبَل الإدارة عند قيامها بسياسة تمهيد الدخل الذي كان قد أكد عليه وبقوة (Gordon, 1964) ضمن فرضياته الأربع والمبرهنة المتولدة عن هذه الفرضيات.

أما (Ashari et. al, 1994) فقد قالوا بأن تمهيد الدخل هو المفهوم الآخر لعملية تمثيل اختياري ومقصود من قِبَل الإدارة لتقليل الاختلافات في الدخل باستخدام أدوات محاسبية محددة". فقد أوضحوا بأن هذه العملية تجري اختياريًا من قِبَل الإدارة وليست مجبرة على تطبيقها بهدف تقليل التذبذبات التي تظهر في الدخل من سنة إلى أخرى بإتباع طرائق محاسبية معينة تعتبر كوسائل لتمهيد الدخل.

أما (Belkaoui, 2004) فيرى أن تمهيد الدخل "هو تسوية مقصودة للدخل المعلن بهدف الوصول إلى المستوى أو الاتجاه المرغوب والذي يعبر عن رغبة الإدارة في تقليل الانحرافات غير الطبيعية في الدخل إلى الحد الممكن أو المسموح به في ظل المبادئ المحاسبية والإدارية المقبولة" فالتأكيد هنا هو جعل رقم الدخل دائماً يسير ضمن مدي ضيق تحده الإدارة. إن التشابه بين هذا التعريف وتعريف كل من (Ashari et. al, 1994) و (Beidleman, 1973) لا يمكن إغفاله.

أما (Rivard et, al, 2003) فقد عرفوا الظاهرة على أنها "ممارسة استخدام الطرق المحاسبية لتقليل التقلبات في صافي الدخل"، وفي هذا التعريف أشار الباحثون إلى وسيلة مهمة من الوسائل المتبعة في تمهيد الدخل وهي استخدام الطرق والإجراءات المحاسبية. فالمقصود هنا هو أن المرونة في استخدام الطرائق والإجراءات المحاسبية هي التي تؤدي إلى تمهيد الدخل.

من هذه التعريفات المختلفة يمكن القول بأن جميع الدراسات المتعلقة بظاهرة تمهيد الدخل تؤكد على مجموعة من المُسلّمات ( المقدمات ) تتحدد بان الإدارة هي الطرف الأكثر اهتماماً الذي يسعى إلى تخفيض التقلبات والاختلافات التي تطرأ على صافي دخل الشركة، وكذلك يمكن القول بأن هذا التدخل أو الإجراء المتبع لا يُعدُّ سلوكاً إلزامياً على إدارة الشركات في إتباعه وإنما هو إجراء اختياري حسب رغبة الشركة وحسب طبيعة سير منحنى الدخل بالإضافة إلى مدى رغبة هذه الإدارة في تحسين وضعها الأدائي والإجرائي المتبع وتركيزها على تقديم المعلومة المفضلة عن وضع الشركة أمام مستخدمي قوائمها المالية المعتمدة، أي دافع المصلحة الذاتية للإدارة يمثل المحفز الأهم لتمهيد الدخل، كما أن المرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً هي الأساس الذي من خلاله تتمكن الإدارة من تحقيق سلوكية تمهيد الدخل. ونضيف مُسلّمةً أساسية مهمة أغفلتها التعاريف السابقة وهي أن سلوكية تمهيد الدخل من قبل الإدارة تتسم بالذكاء والبراعة وليس بالسذاجة، فرقم الدخل غير معلن على أنه مهم، كما أن الوسائل المستخدمة في عملية التمهيد والدوافع من وراء التمهيد هي الأخرى غير معلن عنها.

### أبعاد سلوك تمهيد الدخل

تعتمد الإدارة على مختلف الطرائق والإجراءات المحاسبية لتمهيد الدخل من خلال الأدوات المستخدمة لإتمام عملية التمهيد على أرقام الدخل. ففي دراسة (Dascher and Malcolm, 1970) تم التمييز بين نوعين من أنواع

التمهيد وهما: التمهيد الحقيقي و التمهيد الوهمي.

أما التمهيد الحقيقي فقد عرفه (Balkaoui,2004) بأنه يشير إلى تنفيذ الصفقات التجارية أو عدم تنفيذها (القيام بصفقات البيع مثلا) في ضوء تأثيرها على تمهيد الدخل . فإذا كانت الصفقة ستؤدي إلى تمهيد الدخل فإن الإدارة سوف تنفذ الصفقة والعكس صحيح. وهذا يعني أن هناك عمليات فعلية تحدث وينتج عنها تغييراً في الأرقام المحاسبية مما يؤثر بشكل مباشر على الدخل وذلك عن طريق القرارات التشغيلية الفعلية مما ينعكس على التدفقات النقدية.(Eckel,1981) ومثال ذلك هو التقصد بالقيام بتأخير أو تقديم صفقات المبيعات، أي التنفيذ الفعلي أو عدمه، في نهاية السنة المالية بهدف التأثير على تاريخ الاعتراف بإيراد المبيعات مما يؤثر على الدخل الحالي والمستقبلي. ويتعبّر آخر فإن هذا النوع من التمهيد يركز على توقيت حصول المعاملات الفعلية بالشكل الذي يساهم في تقليل الانحرافات المتوقعة وغير المتوقعة، وغالباً ما يرتبط توقيت التمهيد بالمبادئ المحاسبية التي تحكم الاعتراف بتلك الأحداث، أي الاستفادة من تاريخ حدوث الإيراد وتاريخ الاعتراف به . بمعنى أن سياسة الإدارة في اختيار الأحداث الاقتصادية التي يمكن الاستفادة منها في تمهيد الدخل ترتبط بالطرائق المحاسبية وإجراءات نقطة الاعتراف بالدخل ( مثل مصاريف البحث والتطوير ووقت إطفائها أو مصاريف الصيانة ) . ومن جهة أخرى فقد تعتمد الإدارة على اختيار الفترات الزمنية الملائمة لمعالجة بعض بنود القوائم المالية محاسبياً، إذ يمكن للإدارة تحديد الفترة الزمنية التي يتم فيها الاعتراف ببعض البنود وإمكانية تمهيد الدخل من خلالها.

أما التمهيد الوهمي فهو التمهيد الذي ينتج عن الإجراءات المحاسبية التي تنفذ لنقل تكاليف أو إيرادات الشركة من فترة إلى أخرى ( Eckel, 1981 ) . فيعرفه ( Copeland, 1968 ) بأنه الاختيار المتكرر للمقاييس والطرائق المحاسبية وتغييرها في نموذج مُعيّن للاستفادة من أثرها في إعداد الدخل. بمعنى أن التمهيد الوهمي لا يؤثر بشكل مباشر على التدفقات النقدية وإنما على بعض الأرقام المحاسبية، فهو عملية نقل للبنود أو العناصر المكونة للقوائم المالية أو تغيير في الطرائق المحاسبية المتبعة ( التمهيد من خلال تصنيف فقرات كشف الدخل).

وقد أشار ( Barnea et al., 1976 ) إلى نوع آخر من التمهيد وهو التمهيد التصنيفي للدخل إذ يمكن الاستفادة من بنود قائمة الدخل بالشكل الذي يساهم في تقليل الانحرافات غير المتوقعة في الدخل الاعتيادي للشركة وضمان استقراره. فإذا كان صافي الدخل هو الدخل المستهدف للتمهيد، فإن الإدارة تقوم بتصنيف عناصر الأرباح والخسائر الاعتيادية وغير الاعتيادية في سبيل تمهيد صافي الدخل والحصول على نتائج أفضل بما يتفق مع خطط الإدارة وسياساتها، وكما أشارت إلى ذلك كل من دراسات [ (Ronen and Sadan, 1965) و (Jones and Godfrey, 1999) ]، و (Barnea et al, 1976) و (Fern & Brown, 1994).

### أسباب تمهيد الدخل

إن أي ظاهرة لا تتبع من فراغ وإنما هناك مسببات تدفع إلى كينونتها ودوام هذه الكينونة. إن ظاهرة تمهيد الدخل لا تمثل استثناء من ذلك. فالأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى ظاهرة تمهيد الدخل تتضمن: تخفيض العبء الضريبي،طمأنة الدائنين، استقرار سياسة توزيع الأرباح، استقرار العلاقة مع العاملين، التأثير على الاقتصاد الكلي، تعزيز الثقة بالأرقام المحاسبية، تقليل المخاطرة المصاحبة. وفي أدناه شرح وتبرير لهذه المسببات.

١- **تخفيض العبء الضريبي**؛ أولى الدراسات المتعلقة بتمهيد الدخل وهي دراسة (Hepworth, 1953) أوضحت أن هناك العديد من الأسباب والدوافع التي تدعو الإدارة إلى إتباع سياسة تمهيد الدخل ومن أهمها تخفيض العبء الضريبي وذلك من خلال توقيت حدوث وتحقق بنود الإيرادات والمصروفات على مدار عدد من الفترات المالية. فالهدف هو تجنب الأعباء الضريبية الإضافية. فالإدارة في نهاية المطاف هي من تتحمل أعباء الضريبة الإضافية (زيادة في الكلف السياسية، انخفاض الاستثمارات، انخفاض مكافآت الإدارة). وحتى لا تتحمل الإدارة أعباء ضريبية إضافية فإنها تعمل على تخفيض العبء الضريبي المفروض على أرباح الشركة المتزايدة وذلك من خلال تمهيد الدخل حتى لا يزداد العبء الضريبي على الإدارة عن المستوى المعتاد عليه سنوياً.

٢- **طمأننة الدائنين**؛ كما أن تمهيد الدخل يعتبر مفضل من قبل الدائنين لأنهم سيقون على إطلاع وطمأنينة بان المقترضين في وضع مادي جيد يمكنهم من سداد الالتزامات المترتبة عليهم وكذلك فإن المزيد من المستثمرين سوف يتم اجتذابهم نحو هذه الشركات. فالمستثمرون يشعرون بأن الشركات سوف لن تواجه مشاكل مع الدائنين وبالتالي فمزيد من الاستثمارات ستوجه إلى الشركات.

٣- **استقرار سياسة توزيع الأرباح**؛ وهو أمر مرغوب فيه لأغراض النمو في الشركة وتعظيم ثقة المستثمر في أداء الشركة وكفاءة الإدارة مما يشير إلى أن الإدارة قادرة على توزيع الأرباح سنوياً وهذا بمثابة دليل على قوة الشركة وكفاءة المركز المالي. فالاستقرار في أرقام الدخل يعتبر هنا مؤشراً على انخفاض المخاطرة وبالتالي على قوة ومثانة أداء الشركة.

٤- **استقرار العلاقة مع العاملين**؛ إن تمهيد الدخل من شأنه تنمية وتقوية العلاقة بين الإدارة والعاملين. ذلك أن الزيادة الحادة في الأرباح المعلنة يمكن أن تؤدي إلى مطالبات بأجور مرتفعة من قِبل العاملين، مما يثير الخصومات والإضرابات من قبل العاملين. ولكن في حالة تمهيد الدخل فإن الموظفين لا يستطيعون القيام بمثل هذه المطالبات. فيمكن القول بأن هناك دوافع سيكولوجية (استقرار العاملين)، ودوافع اقتصادية (عدم المطالبة برواتب وأجور إضافية، مما يعني عدم إحداث مصاريف إضافية) من وراء تمهيد الدخل.

٥- **الأثر على الاقتصاد الكلي**؛ إن إتباع سياسة تمهيد الدخل يمكن أن يكون لها أثر سيكولوجي على الاقتصاد وذلك أنه من شأن هذه السياسة أن تصبح معها حالات التفاوض والتشاؤم معتدلة أو متوازنة، بمعنى أن الإدارة لا ترغب بتعريض المجتمع إلى حالات الذروة عند الربح والانكسار (الإحباط واليأس) عند الخسارة وإنما البقاء في منطقة معتدلة أو مفضلة بين النقيضين. ومن أفضل الأمثلة عن ذلك السويد، فتمنح مزايا تشجيعية للشركات الممهدة للدخل من خلال تخفيض للضريبة والحصول على دعم أو إعانات من الحكومة لكل شركة تقوم بتمهيد دخلها الذي يطلق عليه (normalization of income, Mueller, 1967). ومازالت الشركات السويدية تميل إلى تمهيد الدخل بدليل أن LIFO يتم استخدامها في فترات التضخم، مع ميل دائم لاستخدام الطرق المحاسبية التي تقضي إلى دخل متحفظ (conservative income) وهذا يتلاءم مع تمهيد الدخل (Radebaugh and Gray, 2002).

٦ - **تعزير مصداقية أرقام الدخل لإغراض التنبؤات**؛ أشار كل من (Barnea et al 1976) و (Beidleman, 1973) إلى أن تمهيد الدخل يؤدي إلى تعزيز الثقة في التنبؤ بالاعتماد على ملاحظة سلسلة الأرقام المحاسبية الممهدة إذ أن الإدارة تحاول الإفصاح عن اتجاه ممهد بشكل يُمكنها من نقل توقعاتها للتدفقات النقدية المستقبلية وبالتالي تعظيم إمكانية الاعتماد على التنبؤ المستند إلى سلسلة من البيانات الممهدة. فاستقرار السلسلة الزمنية التاريخية يسهل من التنبؤ. فالمصداقية متأتية من سهولة التنبؤ بالمستقبل وليس في كون أرقام السلسلة التاريخية حقيقية. وهذا مجرد بعد سيكولوجي.

٧ - **تقليل المخاطر المصاحبة**؛ يقدم (Beidleman, 1973) دافع مهم جداً لتمهيد الدخل ألا وهو تقليل درجة المخاطرة المصاحبة لظاهرة التقلبات في الدخل المعلن. فالتقلبات الكبيرة والعشوائية تحمل في طياتها إشارة إلى قارئ الكشوف المالية بأن درجات المخاطرة في حالات مد وجزر كبيرين، وأما الدخل الممهّد فيعطي الانطباع بأن المخاطرة مقيّدة بمجال ضيق. إن البعد السيكولوجي ضمن هذا الدافع واضح تماماً. فالميل العام للبشر هو أن يشدوا استقرار حالة أو ظاهرة معينة (مثلاً، تمهيد الدخل) لأن ذلك يجلب لهم الطمأنينة والأمان. أما تذبذب وعدم استقرار الظاهرة فهو مُربكٌ ومسبب لعدم الاستقرار وعدم الطمأنينة، وبالتالي سيكون هناك تفاوت هائل وكبير في طبيعة القرارات والسلوكيات الاقتصادية من فترة لأخرى ( المدخل السويدي جاء محاولة لتلافي ذلك ).

## وسائل تمهيد الدخل وسماتها

### وسائل تمهيد الدخل

بشكل عام يمكن القول بأن هناك أربع وسائل لتمهيد الدخل وهي:

١. **التوقيف**؛ بمعنى أن تلجأ الإدارة إلى اختيار وقت حصول العمليات أو اعتماد الأحداث المالية في فترة معينة يمكن فيها تمهيد دخل الشركة أو تقليل التقلبات في الدخل مثل اختيار وقت حدوث مصاريف البحث والتطوير، وكذلك اختيار وقت الاعتراف بهذه المصاريف أو غيرها من المصاريف والإيرادات.

٢. **التوزيع**؛ تستطيع الإدارة أن تخصص أو توزع مصاريف إيرادية معينة على فترات مالية مختلفة فمثلاً يمكن للإدارة عند احتساب الدخل أن تختار طريقة القسط الثابت أو طرق الاستهلاك المتسارع في احتساب الاستهلاك.

٣. **التصنيف**؛ من الممكن أن تنجز الإدارة تمهيد الدخل من خلال تصنيف بعض بنود الإيرادات والمصروفات عند قياس الدخل واعتبارها كبنود عادية أو غير عادية مثل مصاريف الصيانة، ومصاريف البحث والتطوير، ومصاريف إعادة التنظيم، ومصاريف الإعلانات الضخمة.

٤. **التغيير في الطرق والإجراءات المحاسبية (عدم الثبات)**؛ إذ اختبرت العديد من الدراسات مسألة استخدام الطرق والإجراءات المحاسبية والتغيير في استخدام هذه الطرق كأدوات تستخدم في تمهيد الدخل، ومنها دراسة (Moses, 1987) حيث أثبتت هذه الدراسة استخدام الطرق المحاسبية كأداة يتم من خلالها تمهيد

الدخل ويشترط أن يكون التغيير في اختيار الطرق المحاسبية اختيارياً وليس إلزامياً بموجب قانون محدد ، وذلك لأنه إذا كان اختيار التغيير في الطرق المحاسبية إجبارياً فذلك يعني بأن الإدارة لم تتدخل بقصد التمهيد وإنما تصبح فقط مطبقة لقوانين الشركات وتعليماتها . وكذلك الحال في دراستي ( Herrmann et al,1996) و (Rivard et.al,2003) اللتان أثبتتا استخدام التغيير في الطرق والإجراءات المحاسبية كأداة لتمهيد الدخل في الشركات اليابانية المختلفة.

### سمات وسائل تمهيد الدخل

فهما تنوعت الوسائل فلا بد من توافر خصائص وصفات مشتركة فيما بينها:

**أولاً، المشروعية،** وتعني أن الوسائل المستخدمة تتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المرونة).

**ثانياً، الحكم المهني** وأن يعتمد اختيار الوسائل في نهاية المطاف على حكم مهني من خلال شهادة المدقق الخارجي. فلا يبدو للعيان أن الإدارة تتاور بالأرقام المحاسبية ومنها رقم الدخل خصوصاً.

**ثالثاً، تحقق الهدف،** بمعنى أن تُمكن هذه الوسائل المستخدمة الإدارة من تخفيض التقلبات في الدخل وتساعدتها في تحقيق أهدافها طويلة الأجل بالنسبة للدخل. أي أن الوسائل المستخدمة تؤدي فعلاً إلى تمهيد الدخل وتدعم هذا التمهيد على المدى الطويل.

**رابعاً، المنفعة الايجابية،** بمعنى أن الوسائل المستخدمة تؤدي إلى منافع للإدارة بالدرجة الأولى ولأي أطراف أخرى اكبر من التضحيات أو الخسائر.

**خامساً، غياب البعد الخارجي،** بمعنى إن الوسائل المستخدمة ذات تأثير داخلي محض وتتطلب فقط إعادة تصنيف داخلي للحسابات أو بين الحسابات فقط. بكلمات أخرى، إن تمهيد الدخل يجب أن لا يتطلب أي معاملات/ صفقات مع الغير.

### دوافع تمهيد الدخل

وكأي سلوك إنساني آخر فلا بد لسلوك تمهيد الدخل أن يكون محفزاً بدوافع معينة. فالبدئية المتفق عليها أن تمهيد الدخل يتفق ورغبة الإدارة في تعظيم ما تحصل عليه نتيجة قيامها بتمهيد الدخل كما أوضح (Gorden, 1964) ولاحقاً (Ronen and Sadan,1975) . فهناك ردود الفعل المقولبة manufactured reaction لمستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ومقرضين وحملة أسهم ، بالإضافة إلى الاستقرار الذي تلحظه الإدارة من تحمل أي مصاريف إدارية ممكن أن تتحملها بشكل مفاجئ والالتزام بمستوى معين من الالتزامات الضريبية أو التكاليف السياسية (Moses,1987) التي تحملها الدولة كأعباء إضافية على الشركات وخاصة الكبرى منها، إذ يسند إلى أن على الشركات الكبرى أو الناجحة بشكل عام مسؤولية المساهمة مع الدولة في تخفيض معدل البطالة بحيث يطلب من الشركات المساهمة في توظيف نسبة معينة من الموظفين أو المساهمة في بعض المشاريع التنموية والاجتماعية كتقديم الدعم والمساعدات والمعونات المستمرة ، وكل هذه المطالبات يمكن تخفيضها أو التقليل منها عند



عرض الدخل ممهداً حَسَبَ رغبة الإدارة . إن كل هذا يشير إلى منافع متأتية من التمهيد تصب في مصلحة الإدارة بشكل مباشر أو غير مباشر. كما يبين (Trueman and Titman, 1988) أنه حتى في حالة الاستقرار وثبات أسواق الاقتراض يفضل المديرين الخيارات التي تساعد على دخل ممهد. وهذا يعني أن سياسة تمهيد الدخل هي سياسة مفضلة ومتبعة في إدارة الشركة ليس فقط في الظروف الاقتصادية السيئة وإنما في حالات تحسن الظروف الاقتصادية واستقرارها. أما (Lambert, 1984) فقد أوضح بان رجل الأعمال غير المخاطر أو الذي يفضل البيئة المستقرة تماماً والذي يستفيد من سياسة الاقتراض والإقراض فهو يفضل تمهيد الدخل لأن إتباع هذا السلوك يضعه في جو من الاستقرار والثبات الاقتصادي. فهناك نسبة من المستثمرين يتجنبون البيئة غير المستقرة والمحاطة بالمفاجآت أو الأحداث الطارئة (غير المستقرة).

### العوامل المؤثرة في سلوك تمهيد الدخل

لقد تناولت العديد من الدراسات سلوك تمهيد الدخل كظاهرة، وحاول الباحثون من مختلف دول العالم دراسة هذه الظاهرة، وقد ركز العديد منهم على دراسة العوامل المؤثرة في سلوك الإدارة في التوجه نحو تمهيد الدخل وذلك لإيجاد العوامل والمتغيرات التي تؤثر على إدارة الشركة وقراراتها وتحفزها لاستخدام الطرق والإجراءات المحاسبية في سبيل الوصول إلى دخل ممهد. وفي أدناه تحليل لأهم محددات سلوك تمهيد الدخل.

### حجم الشركة

لقد تناولت معظم الدراسات السابقة عامل الحجم باعتباره ذو أهمية في تمهيد الدخل حيث تصنف الشركات في أي قطاع وفي مختلف دول العالم إلى شركات كبرى ومتوسطة وصغرى بالاعتماد على حجم عمليات هذه الشركات التشغيلية والاستثمارية. إذ يعتبر حجم الشركة عاملاً ضرورياً ومؤثراً في سياسات الدولة وإجراءاتها، بالإضافة إلى الدور الاجتماعي والسياسي الذي تتحمله الشركة الكبيرة الحجم، إذ يطلب من إدارة الشركات أن تتحمل أعباء إضافية تتعلق بمشاكل المجتمع وأفراده وذلك من خلال المشاريع التنموية والاجتماعية التي من شأنها مساعدة العائلات الفقيرة والتحسين من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع والمساهمة في تخفيض نسبة البطالة عن طريق توظيف نسبة معينة سنوياً، وهذه التكاليف تسمى بالتكاليف السياسية.

وقد أثبتت العديد من الدراسات، في ظل فرضية الكلف السياسية *political cost hypothesis*، وجود علاقة إيجابية وقوية بين سلوك الإدارة في تمهيد الدخل وحجم الشركة، فكلما ازداد حجم الشركة بالاعتماد على مقاييس مختلفة للحجم كلما ازدادت احتمالية تمهيد الدخل (Moses, 1987). ويمكن إرجاع السبب في ذلك إلى حساسية الشركات الكبرى بالنسبة إلى المحيط الخارجي مقارنة بالشركات الصغيرة حيث أن التقلبات الكبيرة في إيرادات الشركة قد تثير الشكوك وتوجه الأنظار نحو هذه الشركات وحجم المنافع التي تجنيها. ولذلك فإن الإدارة تسعى إلى عدم إظهار حقيقة التقلبات التي تحدث في منحنى الدخل سواء أكانت التقلبات إيجابية أو سلبية وذلك لحمايتها من أي تكاليف سياسية يمكن أن تتحملها الشركة (Fern & Brown, 1994).

أما في الدراسة الحالية فقد سعى الباحثون إلى دراسة عامل الحجم و أثره على تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية خلال مدة الدراسة (١٩٩٦-٢٠٠٣)، بالاعتماد على ١١ مقياس للحجم.

## التمويل بالدين

إذ تعتبر التزامات الديون المترتبة بذمة الشركات والناجمة من إصدار السندات على الشركات إحدى النقاط الضرورية والتي يهتم مستخدمو البيانات المحاسبية بها. فالمستخدمون الخارجيين يهتمون بجملة من العوامل سوية، ومنها مستوى الدخل واتجاهات الإيرادات والمصاريف وحجم الالتزامات على الشركة. والإدارة من جانبها تسعى إلى بقاء أسعار السندات التي تصدرها الشركة بهدف التمويل في مستوى معين خوفاً من انخفاض أسعار السندات واحتمالية الإفلاس فيما بعد. ولذلك فإن المستخدم يهتم كثيراً بحجم هذه الالتزامات لأنه كلما زادت قيمة الالتزامات فإن ذلك يؤدي إلى زيادة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الشركة وبالتالي فإن مستخدمي القوائم المالية ينظرون إلى هذا البند مع التركيز على مدى التغيرات التي تحدث للدخل التي يمكن أن تؤدي في حالة كونها متذبذبة إلى عدم الثبات في أسعار السندات في الشركة، بينما إذا قلّت الالتزامات المترتبة على الشركة فإن ذلك يؤدي إلى استقرار أوضاع الشركة وإقبال المستثمرون عليها بشكل أفضل وذلك بسبب تقليل احتمالية الإفلاس. إن استقرار الدخل ( أي تمهيد ) يؤدي إلى ثقة أكبر من قِبَل الدائنين وبقية المستثمرين بأن الشركة ستفي بالتزاماتها في آجالها المحددة. إن ثقة أكبر باستقرار الدخل سيؤدي إلى إمكانية توفر قروض/ديون باستمرار للشركة. ولذلك اهتمت العديد من الدراسات بعامل متوسط الديون لما له من أثر في سياسة تمهيد الدخل ومنها دراسة ( Carlson & Bathala, 1997 ) .

و بسبب اختلاف الظروف الاقتصادية في البيئة الأردنية فهناك القليل من الشركات التي تظهر هذا البند. فحيث عينة هذه الدراسة لم يكن لهذا البند أي وجود في الكشوف المالية المنشورة. وكحل بديل فقد تم في الدراسة الحالية استخدام بند الالتزامات كبديل لبند القروض.

## ربحية الشركة

إن ربحية الشركة تُعدّ عاملاً ضرورياً ومهماً لتمهيد الدخل إذ أنه لا يمكن الاعتماد على ربحية ضعيفة أو متدنية للقيام بتمهيد الدخل. فالشركات ذات الربحية المتدنية لا تستطيع استخدام الطرائق والإجراءات المحاسبية في تمهيد دخلها إذ يتعدّد وجود الدخل أو الإيراد. لذلك يمكن القول بأنه كلما ازدادت ربحية الشركة كلما ازدادت احتمالية تمهيد الدخل لتعدد الخيارات أمام هذه الشركات لإتباع الطرائق الملائمة في تمهيد دخلها، وكذلك فإن هناك ارتباطاً إيجابياً بين تقلب الأرباح وسلوك تمهيد الدخل كما أثبتته دراسة ( Moses, 1987 ) .

في هذه الدراسة أيضاً تم اعتماد مقياس مُعدّل العائد على الأصول لقياس أثر ربحية الشركات على قرار الإدارة في إتباع سلوك تمهيد الدخل.

## التحفيز

دلت الدراسات على أن لدى إدارات الشركات، التي تربط فيها خطط الحوافز المادية للمدراء بأداء الشركة أو ربحيتها، ميل تجاه تمهيد دخلها وذلك لأن احتمالية تمهيد الدخل تزداد بازدياد وضع خطط المكافآت والتعويضات، إذ أن أي زيادة في إيرادات الشركة يترتب عليها زيادة نسبة الأرباح التي توزع على شكل تعويضات ومكافآت وفي نفس الوقت في حال كون الإيراد سلبي فإن هذا يؤدي إلى عدم الحصول على مكافآت من قبل الإدارة .

ولم يتمكن الباحثون من استخدام هذا العامل للكشف عن أثره في إتباع سياسة تمهيد الدخل في البيئة الأردنية وذلك لعدم إمكانية الحصول على قيمة التعويضات والمكافآت بصورة رقمية من التقارير المالية السنوية آخذين بعين الاعتبار أهمية التأكيد على هذا العامل كمُحَفِّزٍ للتمهيد وابتداءً من دراسة ( Gordon, 1964).

### المدفوعات الضريبية

لقد دلت العديد من الدراسات السابقة على أهمية تمهيد الدخل في تقليل المدفوعات الضريبية التي تتحملها الشركة وفي بعض الأحيان تستخدم سياسة تمهيد الدخل كأداة لتجنب ضريبة الدخل. وكما هو معروف بأن نسب الضريبة تتناسب طردياً مع حجم الإيرادات أو الأرباح، إذ يترتب على الشركات ذات الإيراد المرتفع نسبة عالية من الضريبة بينما تخضع الشركات ذات الإيراد المنخفض إلى دفعات ضريبية قليلة و أحياناً في ظل الخسارة التي تتحملها الشركة فإنها تصبح معفاة من الضريبة. وهنا يمكن القول بأن إتباع سياسة تمهيد الدخل تساعد الإدارة بشكل واسع في التهرب الضريبي وذلك من خلال إتباع الطرق المحاسبية التي يمكن من خلالها تخفيض نسبة الضريبة المترتبة على الشركة، وقد دلت دراسة ( عقيل، ٢٠٠٢ ) على أهمية عامل المدفوعات الضريبية كمؤثر على سياسة الإدارة في تمهيد دخلها في البيئة العراقية.

أما في هذه الدراسة فقد وجد الباحثون إمكانية استخدام المدفوعات الضريبية كرقم مطلق للتعبير عن الحجم وكذلك تم استخدامها مرة أخرى كنسبة معبر عنها بمتوسط المدفوعات الضريبية إلى متوسط المبيعات لمعرفة فيما إذا كانت تؤثر على إدارة الشركة في إتباع سياسة تمهيد الدخل في البيئة الأردنية.

### الكثافة الرأسمالية

تتمثل الكثافة الرأسمالية بحاصل قسمة مجموع الموجودات الثابتة إلى مجموع الموجودات. وبالتالي فهي تعكس مدى اعتماد رأس مال الشركة على رأس المال الثابت مما يقلل الحاجة إلى الأيدي العاملة لأن ارتفاع نسبة الكثافة الرأسمالية يعني كثافة توفر المعدات والآلات التي يمكن الاستغناء من خلالها عن الأيدي العاملة مما يُحَمِّلُ الشركة المسؤولية أمام الدولة في تحملها عبء التكلفة السياسية ومسؤولياتها في المساهمة في تخفيض حجم البطالة والمساهمة في توظيف نسبة من العاطلين عن العمل خاصة وأن هذه المشاريع التي تقوم بها الشركة لا تساعد في حل مثل هذه المشكلات الوطنية لأن الشركة لا تعتمد على الأيدي العاملة وإنما تعتمد على الآلات والمعدات التي لا تحتاج إلى أيدي عاملة. ولذلك فإن الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تمتلك دافعاً أكبر للعمل على تمهيد واستقرار الدخل مقارنة بالشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة وذلك في سبيل التهرب من التكلفة السياسية المترتبة على الشركات من قبل الدولة. . بكلمات أخرى، بقدر تعلق الأمر بالشركات الصناعية فيمكن القول عموماً بأن الشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة هي أساساً توظف عدد كبير من الأيدي العاملة لإنجاز عملياتها الصناعية مقارنة بالشركات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية العالية. وبالتالي فمن غير المعقول أن يتم إلزام أو الضغط على الشركات الصناعية ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة بتوظيف المزيد من الأيدي العاملة في حين إن الإلزام أو الضغط ممكن في حالة الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية. إن ارتفاع الدخل يمثل عامل ضغط مضاف تستخدمه الحكومة وجماعات الضغط ونقابات العمال كحجة لدفع الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية

باتجاه توظيف المزيد من الأيدي العاملة. وبالتالي فإن الشركات ذات الكثافة الرأسمالية العالية تميل بشكل أكبر إلى تمهيد دخلها مقارنة مع الشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة.

في هذه الدراسة تم أخذ هذا المحدد بنظر الاعتبار لاحتساب الكثافة الرأسمالية للشركات الصناعية الأردنية لبيان فيما إذا كان هناك تأثير على الإدارة في تمهيد دخلها من خلال هذا العامل أم لا، فمن حيث الرقم المطلق سيتم قياس متوسط الأصول الثابتة ومتوسط مجموع الأصول كل على حده، ومن حيث النسب سيتم احتساب الكثافة الرأسمالية للشركة.

### الرقابة على المصاريف

نظراً لتعدد بنود المصاريف الإدارية والعمومية والمصاريف التشغيلية ودورها في تحديد مختلف مقاييس الدخل فإن الإدارة تتمتع بالمرونة الكافية ولديها الاهتمام بالمنورة بأرقام هذه المصاريف زيادةً ونقصاناً. فغالباً يتم إعداد هذه المصاريف في ضوء تصرف مباشر من قبل الإدارة وعلى أساس أهدافها وخططها. فمثلاً، إذا كانت الشركة تعاني من خسارة في صافي الأرباح التشغيلية فيمكن للإدارة أن تخفض بند المصاريف التشغيلية من خلال نقل بعض عناصره وجعلها ضمن بند المصاريف الإدارية والعمومية مما يؤدي إلى تخفيض الخسارة أو حتى تحويلها إلى ربح/ دخل. بينما إذا حققت الشركة أرباح تشغيلية عالية فيمكن تضخيم بند المصاريف التشغيلية من خلال نقل بعض عناصر المصاريف الإدارية والعمومية واعتبارها مصاريف تشغيلية وبالتالي تخفيض الأرباح التشغيلية. ونفس الشيء ينطبق على المصاريف الإدارية والعمومية. إن اعتبار مصروف ما على أنه أصل والعكس صحيح (ثنائية المصروف/ الأصل) يمكن أن يستخدم لزيادة صافي الدخل قبل الضريبة أو تخفيضه. كما ويمكن أيضاً استخدام هذه الثنائية في حالة الرغبة في زيادة أو تخفيض الأرباح التشغيلية. وعليه يمكن القول بأن الإدارة تعمل على مراقبة هذه البنود وضبطها وبما يتفق وأهداف الإدارة وخططها الحالية والمستقبلية. وما الدخل وتمهيدته إلا أداة رئيسة في تحقيق أهداف الإدارة وخططها. ولحد علم الباحثين لم يتم التطرق إلى هذا العامل في كافة الدراسات التي تم الإطلاع عليها. وسوف يتم استخدام هذا العامل ضمن فرضيات الحجم والنسب.

### الرقابة على توزيع الأرباح

يعتمد كثير من المستثمرين على سياسة توزيع الأرباح التي تتبعها الإدارة للحكم على أداء الشركة وكفاءتها وكذلك فإن هذه السياسة ربما تساعد المستثمر لاتخاذ القرار بشأن الاستثمار في هذه الشركات أم لا وعليه فإن الإدارة تسعى جاهدة من أجل إظهار رقم الأرباح القابلة للتوزيع بالصورة التي تتناسب مع خطط الشركة وأهدافها في جذب المستثمرين والحفاظ على مستوى معين من الثبات في توزيع الأرباح سنوياً.

ومن الجدير بالذكر بأن رقم الأرباح القابل للتوزيع الذي يتم الإفصاح عنه يتم احتسابه بعد احتساب صافي الدخل وتحديد قيمة الاحتياطات القانونية والاختيارية بالإضافة إلى أي نوع من الاحتياطات التي تفرضها الإدارة أو تفضل ظهورها ضمن حسابات الشركة. وهنا من الممكن أن يكون للاحتياطات بأنواعها المختلفة أهمية، سواء كانت احتياطات قانونية يفرضها قانون الشركات دون تدخل الإدارة، أو احتياطي اختياري يحدده قانون الشركات كحد أدنى ثم يتم تحديد نسبة الاحتياطي الاختياري بالكامل بالاعتماد على القيمة التي تحتجها الإدارة، ومن ثم

الاحتياطات الأخرى التي تضعها الشركة حسب رغبة الإدارة وبما يتناسب مع ظروف العمل التي تراها الإدارة مناسبة. وفي أرقام الاحتياطات الاختيارية والاحتياطات الأخرى ربما تكمن حرية الإدارة الكاملة في اختيار نسبة الاحتياطي ووقت ظهورها وإمكانية تغييرها لأن الإدارة هي الجهة المسؤولة عن هذا البند واختلاف قيمه زيادةً ونقصاناً. وبكلمات أحر، يمكن القول بأن حرية الإدارة وإمكانية تدخلها المقصود للمناورة في الأرقام المعروضة في قوائمها المالية إنما يزيد من احتمالية توجه الإدارة لإتباع سلوك تمهيد الدخل للتلاعب بأرقام القوائم المالية وتغييرها حسبما تقتضيه ظروف الشركة وإمكاناتها. ولذلك كان لا بُدَّ للباحثين من اعتماد دافع الرقابة على توزيع الأرباح لاختبار إمكانية وجود تأثير هذا العامل على إدارة الشركة في التوجه نحو سلوك تمهيد الدخل وبما أن قيمة الأرباح القابلة للتوزيع تثير أهمية المستثمر وتعطيه مؤشراً يمكن من خلاله اتخاذ القرار في الاستثمار في هذه الشركة مما يساهم في جذب المستثمرين نحو الشركة، فلا بد للإدارة من اتخاذ الإجراء المناسب والذي يُمكن من عرض أرقامها المحاسبية بما يتفق وأهدافها وعليه تعتبر بنود الاحتياطات حافز مهم تدفع إلى تغيير الأرقام المحاسبية وتمهيد الدخل بالصورة التي تحتاجها الإدارة.

### الدراسات السابقة

بما أن الدراسات السابقة جميعها تستخدم عيّنات ممثلة بعددٍ من الشركات والقوائم المالية الختامية لعدد من السنوات فسوف لن يتم ذكر حجم العينة المستخدمة أو فترة الدراسة لأنه تكرر لا داعٍ له كما أن ذكر ذلك لا يرتبط بجوهر فرضيات هذه الدراسة كما سيتضح ذلك لاحقاً.

حاولت دراسة (Ronald & Ralph, 1968) إيجاد علاقة بين آلية توزيع الأرباح وتمهيد الدخل من خلال الكشف المالية للشركات الأمريكية المدرجة في سوق نيويورك للأوراق المالية. لقد أتضح بشكل جلي للباحثين وجود علاقة قوية بين دخل الشركة والتغير في توزيع الأرباح وأن هذه الظاهرة تتم في ظل وجود علاقة بين آلية توزيع الأرباح وتمهيد الدخل. فدافع رقابة آلية توزيع الأرباح اعتبر محفز لتمهيد الدخل.

أما دراسة (Lev & Kunitzky, 1974) فقد أخذت على عاتقها اختبار العلاقة بين تخفيض المخاطرة وتمهيد الدخل من خلال بعض البنود في الكشف المالية للشركات الأمريكية، وعموماً فإن هذه الدراسة وضعت صياغة للعلاقة بين تمهيد الدخل والمخاطرة بالشكل التالي: إن تمهيد دخل الشركة يرتبط عكسياً مع خطورة أسهم الشركة العادية فانخفاض التمهيد يعكس خطورة عالية وارتفاع التمهيد يعكس خطورة منخفضة. ولقد تمكنت الدراسة من إثبات وجود علاقة بين تمهيد الدخل وكل من نسبة متوسط مدفوعات توزيعات الأرباح وحجم الشركة ومعدل نمو الإنتاج وتوزيع الأرباح والرافعة المالية ومتوسط المصاريف الرأسمالية ومخاطر الشركة.

أما دراسة (Barnea et al, 1976) فقد هدفت إلى تحديد دور استخدام المصاريف والإيرادات غير العادية كوسيلة لتمهيد الدخل العادي أو الدخل التشغيلي. وفي ظل أربعة قطاعات مختلفة (المطاط والكيماويات والأوراق والخطوط الجوية) أثبتت الدراسة وجود علاقة بين استخدام المصاريف والإيرادات غير العادية وتمهيد الدخل. وعليه فحافز رقابة المصاريف والإيرادات غير العادية أُعْتَبِرَ على أنه محفز أو محدد لتمهيد الدخل.

وفي دراسة (Belkaoui & Picur, 1984) فقد تم اختبار أثر تصنيف الاقتصاد الوطني إلى قطاعين مركزي

ومحيطي على تمهيد الدخل، أخذين بعين الاعتبار بأن القطاع المركزي يتكون من الشركات ذات الإمكانيات المالية الضخمة والكثافة الرأسمالية الكبيرة لرأس المال وإن القطاع المحيطي يتكون من الشركات ذات الكثافة الرأسمالية المنخفضة وكذلك الإنتاجية والأرباح والأجور المنخفضة. وقد أتضح بأن مستوى التمهيد في القطاع المحيطي أكبر منه في القطاع المركزي. إن السبب الرئيسي لذلك هو حالة عدم التأكد، بتعبير آخر، هنا نجد ربطاً بين صغر حجم الشركة وعدم التأكد. فكلما كان حجم الشركة صغيراً كلما كانت درجة عدم التأكد عالية مما يؤدي بالشركة إلى تمهيد الدخل بشكل أكبر. وعليه فإن مخاطر عدم التأكد الذي سببه الأساس صغر الحجم ينظر له كعنصر رقابي لتمهيد الدخل، أي رقابة عدم التأكد من خلال تمهيد الدخل.

لقد سعت دراسة (Moses,1987) أن تكون أكثر مباشرة من الدراسات السابقة من خلال البحث عن علاقة مباشرة بين تمهيد الدخل وحجم الشركة والقيمة الاسمية لأسهمها والتكاليف المتعلقة بالموظفين ونظام المكافآت ونسبة الملكية وانتفاء العمال إلى نقابات في الشركات الأمريكية. لقد أتضح للدراسة وجود علاقة قوية بين حجم الشركة ونظام المكافآت وتمهيد الدخل، وعليه فعنصري رقابة حجم الشركة ونظام المكافآت تمثل حافزين لتمهيد الدخل.

أما دراسة (Christopher,1988) فقد توصلت إلى وجود علاقة قوية بين مخصص خسائر القروض، كأداة لتمهيد دخلها، والدخل. فهذا المخصص يزداد مع زيادة صافي الربح التشغيلي وينخفض مع انخفاض الدخل. فمخصص خسائر القروض كعنصر رقابي أُعْتَبِرَ حافزاً قوياً لتمهيد الدخل أخذين بعين الاعتبار الدور المحوري لهذا المخصص في قطاع المصارف التجارية لأن القروض هي أساس وجود هذه المصارف.

هدفت دراسة (Brayshaw and Eldin,1989) إلى تحديد أثر استخدام سعر الصرف في تمهيد الدخل. وقد توصل الباحثان إلى أن إدخال الأرباح والخسائر الناتجة عن سعر الصرف ضمن الربح التشغيلي أو صافي الدخل يسبب التغير في صافي الربح التشغيلي أو صافي الدخل. ولكن التغير يصبح أكثر وضوحاً عند احتسابه ضمن الأرباح التشغيلية. كما أثبتت الدراسة أن إدارات الشركات البريطانية تلجأ إلى التخصف في معاملاتها المحاسبية من خلال إظهار التغيرات في سعر الصرف عند احتساب الدخل بعد الضريبة تجنباً للتغير في الإيراد التشغيلي.

يمكن اعتبار دراسة (Albrecht and Richardson,1990) امتداداً لدراسة (Belkaoui and Picur,1984) من خلال اختبار فرضيات التمهيد في القطاعين المركزي والمحيطي. فقد توصل الباحثان إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين حجم شركات القطاعين المركزي والمحيطي واتباع سلوك تمهيد الدخل.

يمكن النظر إلى دراسة (Ashari et al,1994) على أنها من الدراسات التي حاولت اكتشاف سلوكية الإدارة بتمهيد الدخل من خلال علاقات مباشرة بين ظاهرة التمهيد ومجموع الأصول، وربحية الشركة، والقطاع الصناعي الذي تعمل فيه الشركة، وجنسية الشركة (سنغافورية أو ماليزية أو أجنبية). توصلت الدراسة إلى أنه عند تمهيد صافي الربح التشغيلي فإن نوع القطاع وجنسية الشركة تمثل عوامل رقابية تحفيزية للتمهيد، وفي حالة استخدام صافي الدخل قبل العمليات غير العادية فإن نوع القطاع وجنسية الشركة عوامل رقابية لأغراض التمهيد، وأخيراً فإنه في حالة استخدام صافي الدخل بعد الضريبة لأغراض التمهيد فإن ربحية الشركة وجنسيته تمثل عوامل تحفيزية لأغراض التمهيد. يتضح بأن لجنسية الشركة دوراً بارزاً في تمهيد الدخل في ظل مختلف مقاييس الدخل المستخدمة.

حاولت دراسة (Beattie et al,1994) أن تحدد فيما إذا كانت هناك علاقة بين نظام الحوافز الإدارية وتصنيف العناصر في كشف الدخل بين عناصر غير عادية و استثنائية والتي أطلقوا عليها عناصر اختيارية discretionary items . وقد أتضح للباحثين وجود علاقة إيجابية بين فرص تصنيف العناصر الاختيارية وتمهيد الدخل في الشركات البريطانية. وتتحقق هذه الفرص في حالة تغير الإيرادات وتوزيعات الأرباح وخيارات الأسهم ودرجة انتشار الأسهم.

وفي دراسة (Herrmann et al,1996) إتضح بأنه إذا كانت الظروف التشغيلية للشركات اليابانية تشير إلى وجود ربحية عندما يكون الدخل الفعلي قبل الاستهلاك أكبر من الدخل المتوقع قبل الاستهلاك فإن حجم الشركة والدخل الخاضع للضريبة وكثافة رأس المال والتغير في الأنشطة التشغيلية تمثل عوامل محفزة للإدارة في تمهيد دخلها من خلال المناورة بطرق الاستهلاك. وإذا كانت الظروف التشغيلية تشير إلى وجود ربحية وأن الدخل الفعلي قبل الاستهلاك أقل من الدخل المتوقع قبل الاستهلاك فإن الدخل الخاضع للضريبة هو العامل الوحيد المؤثر في التمهيد والعلاقة بينهما عكسية.

وتوصلت دراسة (Bathala & Carlson, 1997) إلى أن لهيكل الملكية دور في تصنيف الشركات بين ممهدة وغير ممهدة للدخل. كما أتضح للباحثين بأنه كلما انخفضت نسبة الملكية الداخلية كلما ازدادت احتمالية التمهيد، كذلك كلما كان هناك انتشار أكبر للملكية كلما زادت احتمالية التمهيد و أتضح أيضا من الدراسة بأن الشركات التي يستلم مدراءها حوافز خاصة على شكل أسهم تميل بشكل أكبر إلى تمهيد دخلها.

أما دراسة (klumps, 1998) فقد هدفت إلى اختبار بعض محددات سلوك الإدارة في اختيار السياسات المحاسبية الممهدة للدخل، وهذه المحددات هي معدل الضريبة وحجم الشركة ورقابة الملكية والقدرة الإيجابية على السداد. وقد أتضح للباحث بأن الإدارة تختار السياسة المحاسبية الممهدة للدخل عند زيادة حجم الشركة وزيادة المدفوعات الضريبية، وليس هناك من تأثير للعوامل الأخرى.

أما دراسة (Coho et al,1998) فقد ركزت على دور استخدام العناصر غير الاعتيادية في تمهيد الدخل . فقد توصل الباحثون إلى نتائج أهمها أنه لا يوجد دليل على استخدام العناصر غير الاعتيادية كأداة لتمهيد الدخل في الشركات الصناعية والتجارية السنغافورية.

حاولت دراسة (هويدي، ١٩٩٨) تحديد الدوافع لتمهيد الدخل من خلال أربعة عوامل هي حجم الشركة ، وربحية الشركة ، وطبيعة النشاط الذي تمارسه، وهيكل الملكية. وقد أتضح بأن التمهيد يقع بشكل أكبر على الأرباح الموزعة مقارنة مع الدخل المتحقق في الفترة وأن عاملَي الربحية وهيكل الملكية يحفزان الإدارة بإتجاه تمهيد الدخل في الشركات الكويتية المسجلة في سوق الكويت للأوراق المالية.

إن دراسة (Godfrey et al,1999) حاولت تفسير دور تصنيف الأرباح والخسائر المتكررة كبنود عادية أو بنود تشغيلية من قبل مدراء الشركات المساهمة الأسترالية ودور ذلك في التمهيد التصنيفي للدخل في مناقلة ثروة حملة الأسهم ، وقد صنفت الشركات إلى ثلاثة أنواع: الشركات ذات التركيز القطاعي والشركات التي ينتمي عمالها بشكل واضح إلى إتحاد النقابات والشركات التي تطبق نظام المكافآت لعمالها. وقد أتضح بأنه كلما زادت عضوية عمال الشركات في إتحادات العمال فإن التمهيد يزداد. ولم تثبت أهمية العاملين الآخرين كمحفزين لتمهيد الدخل.

قامت دراسة (Mande,2000) باختبار أربعة دوافع لتمهيد الدخل وهي الحوافز الإدارية وحجم الشركة وتوزيعات الأرباح والضرائب المدفوعة، وذلك لعينة من الشركات اليابانية التي لا يقل فيها المنفق على مصاريف البحث والتطوير عن ٥٪. خلصت الدراسة بأن المدراء اليابانيين يقومون باستخدام مصاريف البحث والتطوير كأداة لتمهيد الدخل في سنوات الازدهار ويقللون من نسبة هذه المصاريف في فترات الركود.

حاولت دراسة (Lewis & Chan, 2001) الربط بين دور إصدار الأسهم وتمهيد الدخل. وقد أتضح للباحثين وجود علاقة بين تمهيد الدخل ومستوى أداء الشركات التي قامت بطرح أسهم جديدة للاكتتاب، فالتمهيد يرتبط بالأداء الجيد للشركة ويساعد على زيادة الاكتتاب.

وقد هدفت دراسة (جهماني، ٢٠٠١) إلى تشخيص ظاهرة تمهيد الدخل والكشف عن مدى وجودها في الأردن، ومقارنة مدى تطبيق أساليب تمهيد الدخل بين الشركات في قطاعي الصناعة والخدمات وهدفت أيضاً إلى تحديد أثر حجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان، ووجود تشابه كبير بين قطاعي الصناعة والخدمات في تطبيق أساليب تمهيد الدخل، وأظهرت النتائج بأنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية هامة لتأثير حجم الشركة على سلوك تمهيد الدخل فيها.

هدفت دراسة (Albornoz & Alcarria, 2003) إلى تحديد دور استخدام البنود الاختيارية في سلوك تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة غير المالية الأسبانية وتأثير مستوى الأداء على هذا السلوك. وقد أتضح أن المدراء يقومون باستخدام البنود الاختيارية لتخفيض الدخل عندما يكون الأداء الفعلي للشركة أكبر من الوسط الحسابي للأداء في القطاع. فعندما يكون أداء الفترة الحالية جيد وأداء الفترة المستقبلية يتوقع له أن يكون ضعيف فأن الإدارة تقوم باستخدام الفقرات الاختيارية لتخفيض الدخل الحالي بهدف تحسين دخل الفترة اللاحقة، والعكس صحيح وهذا يعكس طبعاً سلوكية تمهيد الدخل من خلال المناقلة بين الفترات باستخدام الفقرات الاختيارية.

حاولت دراسة (Rivard et al, 2003) إيجاد علاقة بين مخصص خسائر القروض وتمهيد الدخل. وقد أظهرت نتائج الدراسة استخدام مخصص خسائر القروض كأداة مهمة لتمهيد الدخل. فالمخصص يرتفع في حالات الرخاء أو ارتفاع الدخل وينخفض في حالات الكساد أو انخفاض الدخل.

حاولت دراسة (عقيل، ٢٠٠٣) معرفة العوامل المؤثرة في سياسة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة العراقية من خلال اختبار خمسة عوامل هي حجم الشركة، والمدفوعات الضريبية ومستوى الأداء ونوع الملكية والكثافة الرأسمالية. وقد أتضح بأن العوامل المؤثرة في التمهيد هي مستوى الأداء ونوع الملكية والمدفوعات الضريبية.

وقد أظهرت دراسة (Baralex,2004) والتي أجريت على عينة من الشركات اليونانية بأن ٢٥٪ من هذه الشركات تقوم بإدارة أرباحها، وما تمهيد الدخل إلا نوع من إدارة الأرباح. فبينما وجدت الدراسة بأن الشركات الكبيرة تقوم بالمغالاة بزيادة الأرباح ( تمهيد الدخل نحو الأعلى أو الاتجاه التصاعدي في التمهيد ) وذلك سعياً لتسهيل حصولها على تمويل خارجي وجدت الدراسة بأن الشركات الصغيرة تقوم بالمغالاة بتخفيض أرباحها ( تمهيد الدخل نحو الأسفل أو الاتجاه التنازلي في التمهيد ) وذلك لتقليل الضرائب المدفوعة.



أخيراً هدفت دراسة (Kusuma, 2005) إلى معرفة مدى انتشار ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات اليابانية ومقارنة ذلك مع الشركات الأمريكية. فقد وجدت الدراسة بأن الشركات اليابانية تمارس ظاهرة تمهيد الدخل وذلك لزيادة رغبة المساهمين اليابانيين بدفع أسعار أعلى مقابل أسهمها. إذ أن ربحية الشركات أكثر استقراراً (استقرار مقصود أو مستهدف). وقد وجدت الدراسة أيضاً بأن ممارسة هذه الظاهرة من قبل الشركات اليابانية يفوق ذلك لدى الشركات الأمريكية. وقد فسر الباحث هذا بأن المستثمر الأمريكي أكثر وعياً وإدراكاً من مثيله الياباني لظاهرة تمهيد الدخل.

إن ما يلاحظ على هذه الدراسات الأتي: ١- استخدامهما مجتمعة للعديد من المتغيرات لتفسير سلوك تمهيد الدخل، ولكن من ناحية ثانية فإن كل واحدة منها استخدمت القليل من المتغيرات. ٢- إن هذه الدراسات لم تعطي تأكيداً كافياً للعلاقات بين المتغيرات في التأثير على سلوكية تمهيد الدخل. ٣- يلاحظ على هذه الدراسات تمسكها بقيم الهجوم وبالعلاقات المتعارف عليها بين المتغيرات لتفسير سلوكية تمهيد الدخل. ٤- وأخيراً، يلاحظ بأن هذه الدراسات تغفل تماماً بديهيّة (مسلمة) كون الإدارة تتصرف بأسلوب يصعب في الكثير من الأحيان اكتشاف أهدافها الحقيقية والدوافع من وراء هذه الأهداف ووسائل تحقيقها.

إن الإدارة ذكية وواعية تماماً لبيئتها القانونية والاقتصادية والسياسية وكذلك واعية لسيكولوجية المستثمرين في هذه البيئة، وبالتالي يمكن أن تستخدم أي قيم للهجوم وعلاقات بين المتغيرات كدوافع أو أساليب لتمهيد الدخل. وعليه فإن الدراسة الحالية توظف ١١ متغير للحجم و١٣ متغير للعلاقات في محاولة منها لتفسير ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. ولكن الدراسة لم تتمكن من اختبار الكثير من البنود سواء كقيم مطلقة أو علاقات بين المتغيرات لعدم توفر المعلومات المباشرة عنها بالرغم من أهميتها لتفسير ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية ومنها مثلاً معلومات عن المخصصات ومكافآت الإدارة والعلاقات بين مختلف المتغيرات الأخرى التي يمكن توظيفها من قبل الإدارة كمبررات لتمهيد الدخل.

وتأسيساً على ما تقدم فإن مدخلنا لدراسة سياسة تمهيد الدخل يوظف تحليل الحساسية من منظور شمولي في ظل ثلاثة أنواع. فأما النوع الأول فهو من خلال استخدام عدة متغيرات للتعبير عن الحجم. وأما النوع الثاني فهو استخدام نفس المتغيرات المستخدمة للتعبير عن الحجم في شكل علاقات (نسب). وأما النوع الثالث فهو تكرار استخدام المتغيرات في علاقات مختلفة، مثلاً نسبة المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف، والمصاريف الإدارية والعمومية إلى مجموع المصاريف. فمجموع المصاريف ظهر ضمن علاقتين.

## منهجية الدراسة

### مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان. تم اختيار عينة مكونة من ٥٣ شركة توافر عنها البيانات المالية لفترة ثمان سنوات (١٩٩٦-٢٠٠٣) بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المدققة للشركات موضوع الدراسة.

## الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم استخدام مقياس النزعة المركزية ومقاييس التشتت بهدف التحليل الأولي للبيانات ومقارنة الشركات الخاضعة للدراسة والفرق في الأوساط الحسابية بين المجموعتين (الشركات المهدة وغير المهدة للدخل) وتحديد نسبة الشركات المهدة إلى مجموع الشركات بالاستعانة بأكثر من مقياس من مقاييس الدخل وكذلك تم الاستناد إلى معامل التباين للمقارنة بين مجموعتين من الشركات لقياس درجة التشتت. وقد تم استخدام هذه الأساليب لتطبيق نموذج ECKEL لقياس تمهيد الدخل في شركات العينة حيث يحتاج تطبيق هذا النموذج إلى احتساب معامل التباين للتغير في الدخل ( $CV \Delta i$ ) ومعامل التباين للتغير في المبيعات ( $CV \Delta s$ ) وكذلك تم استخدام اختبار (t) لتحديد مدى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات المهدة للدخل والشركات غير المهدة للدخل.

## مصادر جمع البيانات والمعلومات

لقد تم اعتماد مصدرين لجمع المعلومات والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة وهما ١- المصادر العلمية في الدوريات والكتب و ٢- القوائم المالية الختامية والمعلومات الإضافية الأخرى من بورصة عمان.

## كيفية اختبار الفرضيات

لقد تم وضع فرضيات الدراسة لاختبار المتغيرات المستقلة وأثرها كعامل محدد لسلوك تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية في ظل ثلاثة مقاييس للدخل هي صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل قبل الضريبة وصافي الدخل (بعد الضريبة). ولأجل اختبار الفرضيات تم استخدام اختبار (t) لبيان مدى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية لمتغيرات الدراسة بين الشركات المهدة والشركات غير المهدة. فإذا كانت قيمة (p-value) أقل من أو تساوي (٠,٠٥) فإن هذا يعني بأن المتغير يعتبر عاملاً مؤثراً على الإدارة في تمهيد الدخل، بينما إذا كانت قيمة (p-value) أكبر من (٠,٠٥) فإن هذا يعني بأن العامل أو المتغير غير دال إحصائياً وأنه غير مؤثر على الإدارة في إتباع سلوك تمهيد الدخل مع الأخذ بعين الاعتبار افتراض تساوي التباين أو عدمه. وعملية تحديد افتراض تساوي التباين أو عدمه تعتمد على قيم (f) من خلال اختبار (Levenes test) لمقارنة تساوي التباين بين مجموعتي الشركات المهدة للدخل والشركات غير المهدة للدخل، فإذا كانت قيمة (f) أحادية الاتجاه (one-tailed) أقل من أو تساوي (٠,٠٥) فإنه يفترض تساوي التباين بين المجموعتين، وإذا كانت قيمة (f) أكبر من ٠.٥ فإن ذلك يعني بأن تباين المجموعتين غير متساوي.

## فرضيات الدراسة

في ضوء معطيات الجانب النظري ومحددات الدراسة وأهدافها ومقترحاتنا بشأن إضافة محددات أو محفزات أخرى نعتقد بأنها يمكن أن تكون مؤثرة في سلوك تمهيد الدخل وانتقاداتنا للدراسات السابقة يمكننا أن نعرض فرضيات الدراسة. تم تقسيم فرضيات الدراسة إلى مجموعتين. المجموعة الأولى تتكون من ١١ فرضية والمجموعة الثانية تتكون من ١٣ فرضية.

**المجموعة الأولى:** تتعلق هذه الفرضيات بدراسة العوامل ذات القيم المطلقة أو فرضيات الحجم:

## ١. " لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسط حجم الشركات الممهدة للدخل ومتوسط حجم الشركات غير الممهدة للدخل "

وتم قياس حجم الشركة باستخدام المتغيرات التالية: ١- المدفوعات الضريبية. ٢- المبيعات. ٣- عدد الأسهم المكتتب بها. ٤- الأصول الثابتة. ٥- مجموع الأصول. ٦- المصاريف التشغيلية. ٧- المصاريف الإدارية والعمومية. ٨- الاحتياطي الاختياري. ٩- مجموع الاحتياطيات. ١٠- حجم التداول ١١- مجموع الالتزامات.

**المجموعة الثانية:** تتعلق هذه المجموعة بدراسة العلاقات بين عناصر القوائم المالية (النسب المالية) من خلال ربط العلاقة بين بندين من بنود القوائم المالية معبراً عنها بالفرضيات التالية:

١. لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المدفوعات الضريبية إلى مجموع المبيعات للشركات الممهدة للدخل و المدفوعات الضريبية إلى مجموع المبيعات للشركات غير الممهدة للدخل.
- وفيما يتعلق بالفرضيات الأخرى فإن الصياغة ستكون مشابهة للفرضية الأولى وتتعلق بالاتي:
- ٢- صافي الربح التشغيلي إلى المبيعات. ٣- صافي الدخل قبل الضريبة إلى المبيعات. ٤- صافي الدخل بعد الضريبة إلى المبيعات. ٥- الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول. ٦- العائد على الموجودات كقياس لربحية الشركة.
- ٧- المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف. ٨- المصاريف الإدارية والعمومية إلى مجموع المصاريف.
- ٩- الاحتياطي الاختياري إلى صافي الدخل. ١٠- مجموع الاحتياطيات إلى صافي الدخل. ١١- نسبة الديون.
- ١٢- نسبة السيولة ١٣- ربحية السهم.

## الإحصاء الوصفي

تعرض الجداول رقم ( ١ ) و ( ٢ ) و ( ٣ ) في الملحق رقم (٢) أدنى قيمة وأعلى قيمة و الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكافة المتغيرات ( ١١ متغير للحجم و ١٣ متغير للعلاقات / النسب ) وعلى أساس المفاهيم الثلاث للدخل ( صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل قبل الضريبة وصافي الدخل على التوالي ) وفي ضوء ثنائية تقسيم الشركات بين ممهدة وغير ممهدة للدخل باستخدام مقياس Eckel .

## مناقشة النتائج:

**أولاً: التساؤل الرئيسي: ما مدى شيوع تمهيد الدخل؟ أو هل هناك ظاهرة تمهيد الدخل؟**

**"هل تميل إدارة الشركات المساهمة الصناعية الأردنية إلى تمهيد الدخل؟"**

تم صياغة هذا التساؤل لبيان فيما إذا كان هناك فعلاً ظاهرة تمهيد الدخل في القطاع الصناعي المساهم الأردني بمعنى هل يوجد هناك شركات صناعية مساهمة أردنية تمهد دخلها أم لا وبما يعكس فعلاً وجود ظاهرة بكل معنى الكلمة، فالحديث أو الشئ يحتاج إلى أن يتواجد بكثافة كافية لكي يطلق عليه صفة الظاهرة. وقد تم استخدام ثلاثة مقاييس للدخل وهي:

أولاً: صافي الربح التشغيلي: ممثلاً بإجمالي الربح التشغيلي مطروحاً منه المصاريف التشغيلية.

ثانياً: صافي الدخل قبل الضريبة.

ثالثاً: صافي الدخل (بعد الضريبة).

وباستخدام نموذج Eckel (Albrecht and Richardson 1990) يمكن تقسيم الشركات إلى شركات ممهدة وشركات غير ممهدة وذلك باحساب مؤشر التمهيد SI smoothing Index (SI) : ولذلك لا بد من احتساب الوسط الحسابي والانحراف المعياري وبتقسيم الانحراف المعياري على الوسط الحسابي يمكن إيجاد معامل التباين لكل من صافي الدخل والتغير في المبيعات وبعدها يمكن تطبيق معادلة النموذج لجميع شركات العينة.

وفي ضوء نتائج هذا المؤشر فإنه يمكن تصنيف الشركة على أنها شركة ممهدة للدخل إذا حققت الاقتران التالي:-  
 $SI = (CV \Delta I \setminus CVA \Delta S < 1)$  حيث تشير  $CV \Delta I$  إلى معامل التباين للتغير في الدخل وتشير  $CVA \Delta S$  إلى معامل التباين للتغير في المبيعات. فالشركة تصنف على أنها ممهدة للدخل إذا كان معامل التباين لصافي الدخل أقل من معامل التباين للمبيعات، وإذا كان مؤشر التمهيد أكبر من أو يساوي واحد فإن الشركة تصنف على أنها شركة غير ممهدة للدخل أي أن معامل التباين لصافي الدخل أكبر من معامل التباين للمبيعات. وبكلمات أخرى، عندما يكون مؤشر التمهيد أصغر من واحد فإن هذا يعني أن التذبذب في الدخل اقل من التذبذب في المبيعات، أي أن تذبذب الدخل يعتبر صغير وبالتالي فالشركة ممهدة للدخل. وإذا كان المؤشر واحد أو أكبر من واحد فإن هذا يعني بأن مقدار التذبذب في الدخل اكبر من مقدار التذبذب في المبيعات، أي أن التذبذب في الدخل يعتبر كبير وبالتالي فالشركة غير ممهدة للدخل.

### أولاً: صافي الربح التشغيلي

يعرض الجدول رقم ( ١ ) في الملحق رقم (١) نتائج تفصيلية للشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل في ضوء صافي الربح التشغيلي وفيما يلي عرض ملخص ضمن الجدول رقم ( ١ ) في أدناه عن عدد ونسبة الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب صافي الربح التشغيلي.

الجدول رقم ( ١ ) : عدد ونسب الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل حسب صافي الربح التشغيلي

نوع العينة	عدد الشركات	النسبة
الممهدة للدخل.	27	50.9
الشركات غير الممهدة للدخل.	26	49.1
الشركات المجموع	53	100

ثانياً: صافي الدخل قبل الضريبة.

يعرض الجدول رقم ( ٢ ) في الملحق رقم (١) نتائج تفصيلية للشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل في ضوء الدخل قبل الضريبة. وفيما يلي عرض ملخص ضمن الجدول رقم ( ٢ ) أدناه عن عدد ونسبة الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب صافي الدخل قبل الضريبة.

الجدول رقم (٢) : عدد ونسب الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل  
حسب صافي الدخل قبل الضريبة

النسبة	عدد الشركات	نوع العينة
54.7	29	الشركات الممهدة للدخل
45.3	24	الشركات غير الممهدة للدخل
<b>100</b>	<b>53</b>	<b>المجموع</b>

ثالثاً، صافي الدخل

يعرض الجدول رقم (٢) في الملحق رقم (١) نتائج تفصيلية للشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل في ضوء صافي الدخل. وفيما يلي عرض ملخص ضمن الجدول رقم (٢) عن عدد ونسبة الشركات الممهدة وغير الممهدة حسب صافي الدخل.

الجدول رقم (٣) : عدد ونسب الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل حسب صافي الدخل

النسبة	عدد الشركات	نوع العينة
47.2	25	الشركات الممهدة للدخل
52.8	28	الشركات غير الممهدة للدخل
<b>100</b>	<b>53</b>	<b>المجموع</b>

مما سبق نجد أنه في حال استخدام أي من مقاييس الدخل فإن جميع هذه المقاييس أظهرت وجود ظاهرة تمهيد الدخل في الأردن. وكما هو ملخص في الجدول رقم (٤) .

الجدول رقم (٤) : ملخص نتائج تطبيق نموذج Eckel للمقاييس الثلاثة للدخل

الترتيب	نسبة التمهيد	الشركات غير الممهدة	الشركات الممهدة	مقياس الدخل
الثاني	50.9	26	27	صافي الربح التشغيلي
الأولى	54.7	24	29	صافي الربح قبل
الثالث	47.2	28	25	صافي الدخل

يلاحظ من الجدول السابق أن تمهيد صافي الدخل قبل الضريبة حقق أعلى نسبة تمهيد حيث بلغت نسبة الشركات الممهدة لصافي الدخل قبل الضريبة ٧, ٥٤٪ من إجمالي العينة البالغ عددها ٥٢ شركة، فيما كان نسبة تمهيد صافي الربح التشغيلي ٩, ٥٠٪، وكان تمهيد صافي الدخل في المرتبة الثالثة حيث كانت نسبة تمهيد صافي الدخل ٢, ٤٧٪. ويمكن تفسير وجود هذه الظاهرة برغبة الإدارة بضمان استقرار مستوى الدخل السنوي للشركة بحيث لا تظهر تذبذبات في دخل الشركة من سنة إلى أخرى لأن هذا التذبذب يشكل هاجساً أو نقطة حرجة يمكن أن يتوقف عندها المستثمر أو المالك أو أي مستخدم للقوائم المالية للشركة. أما التباين في نسب التمهيد باختلاف مقياس الدخل فيمكن القول بأن ذلك يتوقف على إمكانية تدخل الإدارة للتحكم بالبنود المدرجة في القوائم المالية وأهمية كل قسم من أقسام قائمة الدخل. أما بالنسبة لارتفاع نسبة تمهيد الدخل قبل الضريبة فيمكن تفسير ذلك برغبة الإدارة دائماً بالتجنب الضريبي أو تخفيض قيمة المدفوعات الضريبية الواجبة الدفع بحيث تلجأ الإدارة إلى استخدام طرق مختلفة يمكن من خلالها تخفيض قيمة صافي الربح قبل الضريبة وما يترتب عليه من انخفاض في مبلغ الضريبة المدفوعة.

### التساؤل الرئيسي (مرة ثانية): تأكيد قوة الظاهرة من خلال توافقتها في ظل المقاييس الثلاث للدخل

بالنظر إلى مقاييس الدخل المتنوعة وظاهرة تمهيد الدخل فيمكن إيجاد مدى التوافق بين كل مقياسين معاً. فيمكن احتساب مدى توافق الشركات بتمهيد دخلها باستخدام مقياسين مختلفين. فعند إيجاد نسبة التمهيد باستخدام صافي الدخل قبل الضريبة وصافي الربح التشغيلي فيمكن القول بأن نسبة التوافق باستخدام صافي الربح التشغيلي وصافي الربح قبل الضريبة كمقاييس للدخل عالية إذ أتضح بأن ٧٦, ٨٢٪ من الشركات الممهدة لصافي الربح التشغيلي، كانت ممهدة للدخل باستخدام مقياس صافي الربح قبل الضريبة بينما كان ٢٤, ١٧٪ من الشركات الممهدة لصافي الربح التشغيلي غير ممهدة لصافي الربح قبل الضريبة. وكذلك فإن ٧٥, ٨٧٪ من الشركات غير الممهدة لصافي الربح قبل الضريبة كانت أيضاً غير ممهدة للدخل باستخدام صافي الربح التشغيلي، بينما ظهر ١٢, ٥٪ من الشركات الممهدة باستخدام صافي الربح التشغيلي كمقياس للدخل، ولم تكن ممهدة باستخدام صافي الربح قبل الضريبة كمقياس للدخل، والجدول رقم (٥) يبين نتائج التوافق.

إذا أخذنا مدى التوافق بين التمهيد باستخدام مقياس صافي الدخل والتمهيد باستخدام صافي الربح التشغيلي فإن النتائج تظهر في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (٥): التوافق بين مقياسي صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل قبل الضريبة

الشركات غير الممهدة للدخل		الشركات الممهدة للدخل		التمهيد باستخدام صافي الدخل	قبل الضريبة التمهيد باستخدام صافي الربح التشغيلي
النسبة	العدد	النسبة	العدد		
12.5	3	82.76	24		الشركات الممهدة للدخل
87.5	21	17.24	5		الشركات غير الممهدة للدخل
100	24	100	29		المجموع

## الجدول رقم (٦) : التوافق بين مقياسي صافي الربح التشغيلي وصافي الدخل

الشركات الغير ممهدة للدخل		الشركات الممهدة للدخل		التمهيد باستخدام صافي الربح التشغيلي	التمهيد باستخدام صافي الدخل
النسبة	العدد	النسبة	العدد		
25	7	80	20	الشركات الممهدة للدخل	
75	21	20	5	الشركات غير الممهدة للدخل	
<b>100</b>	<b>28</b>	<b>100</b>	<b>25</b>	<b>2. المجموع</b>	

بالاستناد إلى الجدول السابق فأن ٨٠٪ من الشركات الممهدة باستخدام مقياس صافي الربح التشغيلي هي شركات ممهدة باستخدام صافي الدخل و ٢٠٪ من الشركات الممهدة لصافي الدخل هي غير الممهدة للصافي الربحي التشغيلي . وكذلك فأن ٧٥٪ من الشركات كانت غير ممهدة للدخل بغض النظر عن المقياس المستخدم بينما ٢٥٪ من الشركات التي ظهرت ممهدة للدخل باستخدام صافي الدخل كانت غير ممهدة باستخدام صافي الربح التشغيلي. وعند فحص التوافق بين تمهيد دخل الشركات باستخدام مقياس صافي الدخل وتمهيد صافي الدخل قبل الضريبة فإن النتائج تظهر كما في الجدول رقم (٧) أدناه .

## الجدول رقم (٧) : التوافق بين مقياسي صافي الدخل وصافي الدخل قبل الضريبة

الشركات الغير ممهدة للدخل		الشركات الممهدة للدخل		الشركات
النسبة	العدد	النسبة	العدد	
25	7	88	22	الشركات الممهدة للدخل
75	21	12	3	الشركات غير الممهدة للدخل
<b>100</b>	<b>28</b>	<b>100</b>	<b>25</b>	<b>3. المجموع</b>

مما سبق يمكن القول بأن هناك توافقاً كبيراً بين تمهيد الدخل باستخدام مقياسي صافي الدخل وصافي الدخل قبل الضريبة، حيث أن ٨٨٪ من الشركات صنفت على أساس أنها شركات ممهدة للدخل باستخدام أي المقياسين وان ١٢٪ فقط من الشركات الممهدة لصافي الربح قبل الضريبة كانت غير ممهدة للدخل باستخدام صافي الدخل. وهناك توافق بين الشركات غير الممهدة في ظل استخدام المقياسين، حيث أظهرت النتائج أن ٧٥٪ من الشركات التي لم تصنف على أنها غير ممهدة باستخدام مقياس صافي الدخل قبل الضريبة صنفت كذلك على أنها شركات غير ممهدة للدخل باستخدام مقياس صافي الدخل. وظهر أن ٢٥٪ فقط من الشركات المصنفة على أنها شركات غير ممهدة للدخل باستخدام مقياس صافي الدخل قبل الضريبة ولكنها صنفت على أنها شركات ممهدة للدخل باستخدام مقياس صافي الدخل.

يمكن القول بأن أعلى نسبة توافق أو تطابق كانت في الحالة الثالثة وهي التوافق بين تمهيد الدخل باستخدام مقياسي صافي الدخل وصافي الدخل قبل الضريبة من كل هذا يتضح بأن هناك إصراراً من قبل الشركات الصناعية الأردنية في تمهيد الدخل إلى الحد أن هذا التمهيد متداخل وبنسبة عالية بين كل مفهومين للدخل. ونفترض في ظل

هذا الإصرار أن يقابله وجود تفسير له، وهذا سيتضح من خلال الفقرة التالية. وأخيراً، فأن الجدول رقم (٨) يظهر بان ٦, ٢٩% من شركات العينة ( ٢١ شركة) تعتبر ممهدة للدخل باستخدام المقاييس الثلاث للدخل.

### الجدول رقم (٨): الشركات الممهدة للدخل في ظل مفاهيم الدخل الثلاث

رقم الشركة	اسم الشركة	صافي الربح التشغيلي	صافي الدخل قبل الضريبة	صافي الدخل
2	العربية لصناعة الألمنيوم ارال	0.72	0.709	0.402
4	مصانع المنظفات الكيماوية العرب	0.11	0.1011	0.087
6	مصانع الاجواخ الأردنية	0.09	0.063	0.138
7	مصانع الخزف الأردنية	0.21	0.223	0.114
8	الدباغة الأردنية	0.73	0.64	0.935
10	الصناعات الكيماوية الأردنية	0.55	0.161	0.456
14	الوطنية لصناعة الكلورين	0.4	0.4525	0.502
17	الاتحاد للصناعات المتطورة	0.17	0.5599	0.32
18	الصناعات الصوفية	0.61	0.446	0.84
19	الوطنية لصناعة الكوابل والاسلاك	0.06	0.0145	0.014
21	اتحاد الصناعات الكيماوية والزي	0.03	0.142	0.096
27	مصفاة البترول الأردنية	0.64	0.544	0.267
29	العربية لصناعة الأدوية	0.6	0.653	0.315
30	دار الدواء للتنمية والاستثمار	0	0.008	0.002
31	مناجم الفوسفات الأردنية	0.79	0.7443	0.859
34	مصانع الاسمنت الأردنية	0.62	0.1066	0.433
37	الباطون الجاهز والتوريدات	0.05	0.399	0.649
41	الاقبال للطباعة والتغليف	0.12	0.211	0.265
42	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	0.56	0.5335	0.218
51	العالمية لصناعة البصريات والسّم	0.14	0.032	0.12
53	دار الغنّذاء	0.87	0.881	0.939

### ثانياً: اختبار الفرضيات

يعرض الجدول رقم (٩) نتائج اختبار الفرضيات في ضوء صافي الربح التشغيلي، وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفرضيات على أساس صافي الدخل قبل الضريبة وصافي الدخل على التوالي فإنها تعرض في الجدولين رقم (١) و(٢) في الملحق رقم (٢).



## الجدول رقم ( ٩ ) : نتائج اختبار الفرضيات بالاعتماد على صافي الربح التشغيلي

نتيجة الفرضية قبول / رفض	تساوي التباين أو عدمه	درجة الحرية	p-value	نتائج الاختبار الفرضيات
قبول	غير متساوي	.05	.45	<b>1- فرضيات الحجم (القيم المطلقة):</b> أ. المدفوعات الضريبية
قبول	متساوي	.05	.13	ب. المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.44	ج. عدد الأسهم المكتتب بها
قبول	غير متساوي	.05	.32	د. الأصول الثابتة
قبول	غير متساوي	.05	.25	هـ. مجموع الأصول
قبول	متساوي	.05	.12	و-. المصاريف التشغيلية
قبول	غير متساوي	.05	.22	ز. المصاريف الإدارية والعمومية
قبول	غير متساوي	.05	.45	ح. الاحتياطي الاختياري
قبول	غير متساوي	.05	.45	ط. مجموع الاحتياطيات
قبول	غير متساوي	.05	.40	ي. حجم التداول
قبول	غير متساوي	.05	.17	ك. مجموع الائتمانات
قبول	متساوي	.05	.47	<b>2. فرضيات العلاقات:</b> أ. المدفوعات الضريبية إلى المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.08	ب. صافي الدخل التشغيلي إلى المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.5	ج. صافي الدخل قبل الضريبة إلى المبيعات
قبول	متساوي	.05	.11	د. صافي الدخل إلى المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.49	هـ. الكثافة الرأسمالية
قبول	غير متساوي	.05	.26	و. ربحية الشركة
رفض	متساوي	.05	.02	ز-. المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف
قبول	متساوي	.05	.14	ح. المصاريف الإدارية والعمومية إلى مجموع المصاريف
قبول	متساوي	.05	.20	ط. الاحتياطي الاختياري إلى صافي الدخل
قبول	غير متساوي	.05	.09	ي. مجموع الاحتياطيات إلى صافي الدخل
قبول	غير متساوي	.05	.23	ك. نسبة الديون
قبول	غير متساوي	.05	.32	ل. نسبة السيولة
رفض	متساوي	.05	.03	م. ربحية السهم الواحد

أولاً: يوجد علاقة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل والرقابة على المصاريف ممثلاً بنسبة المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف مما يشير إلى أهمية هذا المتغير كمحدد لاتجاه الإدارة نحو تمهيد الدخل، وذلك في ظل استخدام مقياس صافي الربح التشغيلي فقط كمقياس للدخل. وهذه النتيجة تؤكد أهمية المصاريف التشغيلية كبند يمكن الحكم من خلاله على رقابة الإدارة على مصاريفها وإمكانية التحكم بها والتي تنتج عن نشاط الشركة التشغيلي، وهذه النتيجة تشير إلى المرونة العالية التي تتحلل بها الإدارة في التعامل مع المصاريف التشغيلية. فيمكن القول بأن الإدارة تناور بهذه الأرقام بدرجة عالية وذلك لمعرفتها بعدم وجود رقابة كافية لكشف أي تغيرات أو مناورات تحدث في هذا البند، وبالعادة فإن جهة الرقابة هي المدقق الخارجي المستقل عن إدارة الشركة ولكن من الممكن أن يفضل المدقق أحياناً عن تدقيق هذا الجزء الهام من قائمة الدخل. وبالتحديد فإن تدقيق الجزء الأكبر من المصاريف التشغيلية يحتاج إلى خبرة طويلة في محاسبة التكاليف وبالتحديد محاسبة التكاليف الصناعية. ومن جهة أخرى يمكن تبرير هذا الموقف بعدم استقلالية المدقق عن الإدارة بشكل كامل.

ثانياً: يوجد علاقة إحصائية بين سلوك تمهيد الدخل وربحية السهم الواحد  $earn\ per\ share$  فقد أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل من حيث ربحية السهم مما يبين أهمية متغير ربحية السهم كعامل مؤثر على الإدارة في تمهيد الدخل عند استخدام مقاييس الدخل المتبعة في هذه الدراسة. فقد أظهرت نتائج القيمة التائية ( $value-t$ ) بأن هذا العامل (باستخدام أي من مقاييس الدخل الثلاثة) ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٥٪ وهذا مؤشر دال على أهمية هذا العامل في تمهيد الدخل. ويمكن تفسير تركيز الإدارة على هذا العامل بسبب من اهتمام مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ومساهمين بربحية السهم إذ يهتم المستخدم بقيمة ربحية السهم باعتبارها مؤشر دال على إنجازات الشركة وأدائها وبالتالي ربحية الشركة. ومن ناحية ثانية فإن هذا مؤشر على عدم إدراك أو وعي المستثمرين لظاهرة تمهيد الدخل وانعكاساتها على قياس ربحية السهم. وهذا يتفق مع دراسة (Kusuma, 2005) التي تم الإشارة لها سابقاً التي وجدت بأن درجة ممارسة ظاهرة تمهيد الدخل لدى الشركات اليابانية هي أوسع نطاقاً منه لدى الشركات الأمريكية وقد فسر الباحث ذلك بأن المستثمر الياباني هو أقل إدراكاً من قرينه الأمريكي بأثر هذه الظاهرة على ربحية السهم.

وفي ضوء نتائج الدراسة، ويقدر تعلق الأمر بالبيئة الأردنية، فأنها قد تشير إلى المستوى العالي من درجة الثبات الوظيفي  $functional\ fixation$  لرقم الدخل (وبغض النظر عن طبيعة قياسه) من قبل المستثمر الأردني. بكلمات أخرى، يمكن تفسير سلوكية الإدارة على أنها انعكاس أو تلبية لرغبات المستثمر الأردني لأن التمهيد وعلى أساس العلاقة بربحية السهم الواحد يشير إلى درجة قوية من الثقة التي تكاد أن تكون لا محدودة التي يوليها هذا المستثمر لرقم الدخل.

ثالثاً: لم تثبت الدراسة أهمية عامل حجم الشركة كعامل محدد لاتجاه الإدارة نحو تمهيد الدخل، فلم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي الشركات الممهدة للدخل والشركات غير الممهدة للدخل باستخدام مختلف مقاييس الدخل المستخدمة في هذه الدراسة. ولمزيد من التأكيد فقد اتبع الباحثون أسلوب تحليل الحساسية ( $sensitivity\ analysis$ ) وذلك باستخدام أكثر من مقياس لحجم الشركة بعضها يتعلق ببند قائمة الدخل وبعضها الآخر يتعلق ببند الميزانية العمومية ولم تثبت أي من هذه المقاييس أهمية عامل حجم الشركة في تمهيد الدخل. إن

عدم أهمية هذا العامل باستخدام مختلف مقاييس الحجم يؤكد عدم أهمية الحجم كعامل مؤثر على سياسة الإدارة في تمهيد الدخل.

ويمكن أن يعود السبب في عدم أهمية حجم الشركة كأساس لتمهيد دخلها إلى غياب الكلف السياسية بسبب مرونة القوانين الضريبية وضعف نقابات العمال وغياب تدخل واسع النطاق من قبل الدولة وغياب الأثر الفاعل لمجموعات الضغط والتشديد الاجتماعية ( مجموعات حماية البيئة مثلاً). وعموماً فإن هذه النتيجة تتفق مع نتائج دراسة ( عقيل، ٢٠٠٢) حيث لم يظهر لحجم الشركة أي اثر في تحديد سلوك تمهيد الدخل. وكذلك فإن دراسة (جهماني، ٢٠٠٢) لم تثبت أثر عامل حجم الشركة في إتباع سياسة تمهيد الدخل وهي دراسة مطبقة على الشركات الصناعية والخدمية الأردنية. وكذلك فقد توصلت دراسة (Godfrey, 1999) إلى عدم أهمية الحجم في الشركات الأسترالية كعامل مؤثر على سياسة الإدارة بإتباع سلوك تمهيد الدخل، بينما أثبتت دراسة (Mande,2000) أهمية عامل حجم الشركة كمحدد لإدارة الشركات اليابانية بإتباع سياسة تمهيد الدخل. لقد تم استخدام عوامل حجم جديدة لم يتم استخدامها في الدراسات السابقة ولكن كلها لم تشير إلى وجود علاقة لها بتمهيد الدخل. فقد تم استخدام عامل الأسهم المتداولة كمقياس للحجم في سبيل التوصل إلى اختبار اثر عامل حجم الشركة على سياسة الإدارة ولكن كانت هناك علاقة سلبية بحيث لم يظهر وجود فروق ذات دلالة بين عامل حجم الشركة ممثلاً بعدد الأسهم المتداولة وسلوك تمهيد الدخل. ولم تثبت الدراسة أيضاً أهمية عامل متوسط الاحتياطي الاختياري كعامل محدد لاتجاه الإدارة نحو تمهيد الدخل، وقد ارتأى الباحثون اختبار هذا العامل لما للإدارة من قدرة على المناورة بهذا البند كونه يرتبط بتقدير الإدارة ورغبتها في احتجاز قيمة من أرباحها كاحتياطي ولكن لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية لهذا العامل.

إن النتائج الواردة أعلاه تثير الاستغراب والدهشة فليس من المعقول أن نختبر ١١ متغير (فرضيات الحجم) وليس هناك من متغير يشير إلى أن عامل الحجم له تأثير في التصنيف بين الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل. ربما وجود الشركات كبيرة الحجم له تأثير على هذه النتائج، وكحل معقول لهذه المشكلة هو أن نستبعد بعض الشركات ذات الحجم غير الطبيعي مقارنةً ببقية الشركات ضمن العينة وعليه قمنا باستبعاد أربع شركات كبيرة ( مناجم الفوسفات الأردنية ومصفاة البترول الأردنية ومصانع الاسمنت والبوتاس، أنظر الملحق رقم ٤) وأجرينا الاختبار كنوع من تحليل الحساسية . والجدول رقم(٩) يعرض نتائج هذا الاختبار.

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (٩) السابق يتضح أن وجود الشركات الأربع كبيرة الحجم لم يكن بمشكلة بدليل ليس هناك من فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممهدة وغير الممهدة في ظل مقاييس الدخل المختلفة.

رابعاً: فيما يتعلق بالمتبقي من الفرضيات ذات العلاقة بالنسب المالية التي لم تتمكن من خلالها إثبات وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل فإن ذلك ينسجم مع مقدمتنا الأساسية وهي أن الإدارة تمارس تمهيد الدخل بأسلوب ذكي وبارع تماماً مما يجعله صعباً اكتشاف الوسائل المستخدمة في التمهيد والدوافع من وراء سلوك التمهيد.

باختصار، من خلال النتائج المترتبة عن اختبار الفرضيات وبقدر تعلق الأمر بالبيئة الأردنية يتضح أن عملية تمهيد الدخل معقدة في ظل بيئة الأعمال التجارية البالغة التعقيد. فالإدارة تحاول بإتقان أن تقوم بعملية تمهيد الدخل مما لا يمكن وبسهولة لأحد أن يحدد الدوافع أو يفسر الظاهرة بالرغم من إن الظاهرة واسعة النطاق وكما تشير إلى ذلك نسب التمهيد العالية في ضوء المقاييس الثلاثة للدخل.

**الجدول رقم ( ٩ ) : نتائج اختبار تحليل الحساسية للمبيعات  
( بعد استبعاد الشركات الأربع كبيرة الحجم )**

p-value	تساوي التباين أو عدمه	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	فقرات الاحتساب
				الشركات
<b>صافي الربح التشغيلي</b>				
.31	غير متساوي	8669646	8619517	الشركات الممهدة
		8997243	7363460	الشركات غير الممهدة
<b>صافي الدخل قبل الضريبة</b>				
.42	غير متساوي	9615772	8221563	الشركات الممهدة
		7624119	7732187	الشركات غير الممهدة
<b>صافي الدخل</b>				
.31	غير متساوي	7097678	7302386	الشركات الممهدة
		9867659	8528564	الشركات غير الممهدة

إن الفرضيات المتعلقة بربحية السهم لا بد أن تشير إلى شمولية التمهيد والبراعة المتقنة في إخفاء الدوافع والوسائل. إن وجود الفروق الدالة إحصائياً في حالتنا ١- نسبة المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف ( في ظل مقياس واحد للدخل ألا وهو صافي الربح التشغيلي ) ٢- ربحية السهم الواحد ( في ظل المقاييس الثلاثة للدخل ) لا يجعلنا مطمئنين للنتائج التي توصلنا إليها فقد كنا نتوقع نتائج أفضل بكثير لاسيما في ضوء مقدمتنا الأساسية التي تشير إلى براعة وذكاء الإدارة في عملية التمهيد مما حفزنا باتجاه اختبار متغيرات غير متعارف عليها أتت إحداهما ثمارها ( نسبة المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف ) إلا إننا كنا نتوقع المزيد. ومن منظور إيجابي، فإن هذا يمثل نتائج جديرة بالاهتمام من زاوية التوافق النسبي بين ما توصلنا إليه من نتائج ومقدمتنا الأساسية المذكورة أعلاه. فمعطيات البيئة الأردنية أثبتت وبما لا يقبل الشك بأن الإدارة ذكية وبارعة تماماً في تمهيدها للدخل سواء ما يتعلق ذلك بالوسائل المستخدمة في عملية تمهيد الدخل أو ما يتعلق بالدوافع من وراء عملية التمهيد.

## التوصيات

في ظل شيوع ظاهرة تمهيد الدخل في الشركات الصناعية الأردنية إلى الحد أن ٦, ٣٩٪ من الشركات المكونة لعينة الدراسة تمهد الدخل في ظل مستوياته الثلاث (الجدول رقم ٨) وفي ظل وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل عند اختبار متغير ربحية السهم الواحد باستخدام المقاييس الثلاث للدخل فأنت هذا يقتضي العمل على زيادة وعي وإدراك مستخدمي القوائم المالية، وعلى وجه الخصوص حملة الأسهم لأنه من الواضح تماماً بأنهم هم المستهدفين من وراء عملية تمهيد الدخل من قبل الشركات المساهمة الصناعية الأردنية. فإذا لم يكن بالإمكان التخفيف من قوة هذه الظاهرة وليس بالإمكان أيضاً أن يقوم حملة الأسهم بأنفسهم بتحديد المدى الذي تقوم به شركة ما بتمهيد دخلها فمن الضروري أن يقوم حملة الأسهم باتخاذ قراراتهم الاستثمارية بعيداً عن أرقام الدخل المعلنة. من الواضح تماماً بأن الهدف من التمهيد (من خلال الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين الشركات الممهدة وغير الممهدة للدخل في ضوء متغير ربحية السهم الواحد) هو جلب المزيد من رؤوس الأموال (الدافع). إن زيادة وعي إدراك حملة الأسهم يمكن أن يتم من خلال من يتوب عنهم في مراقبة أداء الشركة المساهمة والحكم على هذا الأداء، أي المدققون الخارجيين. فمن واجبات المدقق الخارجي هو أولاً تحديد المدى الذي ذهبت إليه الإدارة في تمهيد دخل الشركة وثانياً إبلاغ حملة الأسهم بذلك. وهذا بطبيعة الحال يتطلب برامج تدريب لتطوير مهارات المدققين خارج إطار التدقيق المتعارف عليه.

## المراجع:

### الوثائق الرسمية

قانون الشركات، رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته وقانون الأوراق المالية قانون مؤقت رقم ٧٦ لسنة ٢٠٠٢.

## الدوريات

جهماني، عمر عيسى (٢٠٠١)، سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد الرابع، العدد الأول (١٠٤-١٤٢)،

هويدي، علي محمد حسن (١٩٩٨)، دراسة اختباريه لبعض محددات تمهيد الدخل في الشركات المساهمة الكويتية، الإدارة العامة، المجلد الثامن والثلاثون، العدد الثاني، ٤١٣-٣٨٤.

## الرسائل غير المنشورة

عقيل، حمزة حبيب، تمهيد الدخل: دراسة ميدانية في عينة مختارة من الشركات الصناعية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة المستنصرية، العراق، ٢٠٠٣.

Lee, Tom A. ( 1985 ), *Income and Value Measurement: Theory and Practice*, Third Edition, Van Nostrad Reinhold ( UK ) Ltd.

Alboronzo, B. Gill de and Alcarria, Jose J. ( 2003 ), *Analysis and Diagnosis of Income smoothing in Spain*, *European accounting Review*, Vol. 12, No. 3, pp. (443-463).

Ashari, Nausuhiayah, et al(1994 ), *Factors Affecting Income Smoothing Among Listed Companies in Singapore*, *Accounting and business Research*, Vol. 24, No. 96, pp.(291-301).

Albrecht, W., David W. and Richardson, Fredrick M.(1990), *Income Smoothing By Economy Sector*, *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol. 1, Issue 5. pp. (713-730)

Bao, Ben-Hsien and Bao, Do-Hsien,(2004), *Income Smoothing, Earnings, Quality of Firm Valuation*, *Journal of Business Finance and accounting*, November-December, pp. 1525-1557.

Baralexis, Spyros,(2004), *Creative Accounting in Small Advancing Countries: The Greek Case*, *Managerial Auditing Journal*, Vol.19, No. 3, pp.(440 - 164.

Barnea, Amir, Ronan, Joshua and Sadan, Simcha (1976), *Classificatory Smoothing of Income with Extraordinary Items*, *The Accounting Review*, January, pp.110-122.

Beattle, Vivian, et al ( 1994), *Extraordinary Items and Income Smoothing: A Positive Accounting Approach*, *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol. 21, No. 6. pp. (791-798).

Belkaoui, Ahmed-Riahi, ( 2004 ) " *Accounting Theory* " Thomas learning, Fifth Edition.

Belkaoui, Ahmed-Riahi and Picur, Ronald D.(1984), *The Smoothing of Income Numbers: Some Empirical Evidence on Systematic differences Between Core and Periphery Industrial Sectors*, *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol. 11, Issue 4.pp.(527-545).

Beidleman, Carl R.(1973), *Income Smoothing: The Role of Management*, *The Accounting Review*, PP. (653-667).October.

Brayshaw, R.E et al,(1989), *The Smoothing Hypothesis and the Role of Exchange Differences*, *Journal of Business Finance and Accounting*, Vol.16, Issue.5,pp.(621-633).

Carlson, Steven J. And Bathala , Chenchuramiah T. (1997), *Ownership Differences and Firms Income Smoothing Behavior*, *Journal of Business Finance and Accounting*, ,Vol.24, Issue2, pp.(179-196).

Choo, Teck Min, et al (1998), Accounting for Extraordinary Items In Singapore : Empirical Findings and International Implication, Journal of International Accounting Auditing and Taxation ,Vol.7 ,Issue 2.p.(215-232).

Christopher, K. Ma., Loan(1988), Loss, Reserves and Income Smoothing: :The Experience in the U.S. Banking Industry, Journal of Business Finance and Accounting ,Vol.15,Issue.4,pp.(487-497),Winter.

Copeland, Ronald M. and Licastro Ralph D.(1968), A Note on Income Smoothing ,The Accounting Review, pp.(540-545),July.

Dascher, P.E. and R. E. Malcolm(1970), A Note on Income Smoothing in the Chemical Industry, Journal of Accounting Research, pp.(253-259), Autumn.

Eckel, Norm,(1981), The Smoothing Hypothesis Revisited, Abacus, pp.(28-40), June.

Fern, Richard and Brown, Betty C. (1994), An Empirical Test of Politically-Motivated Income, Journal of Applied Business research, pp.92. Winte.

Godfrey, Jayne M. and Jones, K.L.(1999), Political Cost Influence on Income Smoothing Via Extraordinary Items Classification, Accounting and Finance, pp.(229-254), November.

Gordon, M. J.(1964) Postulates, Principles and Research in Accounting, The Accounting Review, pp.(251-263), April.

Herrmann, D. and Inoue, T.,(1996) Income Smoothing and Incentives by Operating Condition: An Empirical Test Using Depreciation Changes in Japan, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, pp.(161-178)

.Hepworth ,S. R (1953), Smoothing of Periodic Income, The Accounting Review pp.(32-38), January..

Kusuma, I. Wijaya,(2005), Do Income Smoothing Practices Explain the Lower Earnings-Price Gadjah Ratio of Japanese Firms Compared to Those of the U. S. Firms, Mada International Journal of Business, Vol.7,No.1, pp.(69-94).

Lambert, Richard A.,(1984), Income Smoothing as Rational Equilibrium Behavior, The Accounting Review, pp.(604-618).October.

Lev, Baruch and Kunitzky, Sergins,(1974), On The Association Between Smoothing Measures and the Risk of Common Stocks, The Accounting Review,pp.(259- 270)April.

Mande, Vivek, et al,(2000), Income Smoothing and Discretionary R&D Expenditures of Japanese Firms, Contemporary Accounting Research, pp.(263-302), Summer.

Moses, O. Douglas,(1987), Income Smoothing &Incentives :Empirical Tests Using Accounting Changes, The accounting Review pp.(358-377) April.

Mueller. G. G.,(1967) International Accounting, New York Macmillan

Radebaugh, Lee H. and Gray, Sidney J. Gray,(2002), International Accounting and Multinational Enterprises, Fifth Edition, John Wiley and Sons, Inc.

Ronen, J. And S. Sadan,(1975), Classificatory Smoothing : Alternative Income Models, Journal of Accounting Research, pp.(133-149) Spring.

Ronen, J., and S .Sadan(1981), Smoothing Income Numbers :Objectives, Means, and Implications, Reading, Mass. :Addison-Wesley.

Trueman, Brett and Titman, Sheridan(1988), An Explanation for Accounting Income Smoothing, Journal of Accounting Research ,Vol.26 , Supplement.

Whittington, Geoffrey (1983) Inflation Accounting: An Introduction to the Debate, Cambridge University Press.

## بحوث الإنترنت

Gordon ,M.J.,Horwitz ,B.and Meyers,P., Accounting Measurement and Normal Growth of the Firm, Research in Accounting Measurement, American Accounting Association, pp. 221-231.

<http://www.ebsco.com>

Klumpes, P.J. ,Determinats of Voluntary Accounting Policy by Australian Life Insurers , E-mail :[P.clumpes@lancaster.ac.uk](mailto:P.clumpes@lancaster.ac.uk).,March 1998.

Lewis .C.,M.& Chaney ,P.,K. , An Empirical Analysis of Income Smoothing : Evidence from Initial Public Offerings , [http:// www.ssrn.com](http://www.ssrn.com)

Reverte,C. and Strong . N. ,2001, Income Smoothing & The Predective Ability of Earnings Components for Future Return On Equity .

[http://les1.man.ac.uk/Accounting\\_Stafacademic N.strong /N.strong Research.html](http://les1.man.ac.uk/Accounting_Stafacademic/N.strong/N.strong_Research.html) .

Rivard, Richard J.,Eugene Bland and Gay B. Hatfield Morris(2003), Income Smoothing Behavior of U.S.Banks Under Revised International Capital Requirements, International Advances in Economic .Research 2003

<http://www.Ebsco.com>.



**الملحق رقم (١) :** احتساب مؤشر التمهيد باستخدام صافي الربح التشغيلي (الجدول رقم ١) وصافي الدخل قبل الضريبة (الجدول رقم ٢) وصافي الدخل (الجدول رقم ٣)

**الجدول رقم (١) : احتساب مؤشر التمهيد باستخدام صافي الربح التشغيلي**

Sl op.	CvΔs	CvΔop	St.d.s	St.d.op	Ms	Mop.	اسم الشركة	رقم للشركة
-1.6	-0.82	1.308	35098801	1360984	42829823	1040336	الألبان الأردنية	1
-0.72	6.59	-4.713	578125.3	146982.6	87708.86	-31186	العربية لصناعة الألمنيوم اراش	2
1.18	1.8	2.135	264534.6	183833.4	146768	86087	الإنتاج	3
0.11	23.5	2.488	1977388	805123	84164.86	323547	مصنع المنظفات الكيماوية العرب	4
1.86	-4.23	-7.88	3273719	3437097	773539	-436184	الوطنية لصناعة الصلب	5
-0.09	-48.9	4.594	3244205	1138401		247781	مصنع الاجواح الأردنية	6
-0.21	18.2	-3.395	1979189	302648		-89138	مصنع الخزف الأردنية	7
-0.73	5.33	-3.867	3633033	351378.2		681718.3	الدباسة الأردنية	8
1.11	-2.7	-3.001	4186308	1994502	1549262	-664591	المركز العربي للمصناعات الدوائية	9
0.55	-13.2	-7.281	2320478	2096994	176367	-288030	المصناعات الكيماوية الأردنية	10
0.74	2.74	2.035	984804.9	537960.3	359016.9	264300	الاستثمارات العجلة	11
2.24	2.14	4.793	15000000	41000000	7023021	8554977	البرانس العربية	12
-1.33	-4.16	5.538	780585.1	278370	187597	50258	النخلان والسجائر الدولية	13
0.4	1.58	0.633	2166188	81122.16	1373926	128254	الوطنية لصناعة الكورين	14
-0.3	51.5	-15.34	170360.9	81024.42	3305.429	-5281.7	مصنع الاتحاد لإنتاج القيق وال	15
1.52	3.01	4.583	700620	97107.25	233110.1	21190.9	مجمع الشرق الأوسط للمصناعات اله	16
0.17	3.96	0.688	165246.7	157335	41718.57	228576	الاتحاد للمصناعات المتطورة	17
-0.61	-7.7	4.66	15000000		1948192	2792440	الصداغت الصوفية	18
0.06	-236	-13.19	13000000	2004473	55045	-151936	الوطنية لصناعة الكواويل والألاك	19
2.36	1.45	3.408	4010070	664621.6	2772026	195030	الفلنوكيولوات الأردنية	20
0.03	54.3	1.749	548674.9	335810.1	10112.14	191959	اتحاد المصناعات الكيماوية والزي	21
1.14	-2.86	-3.273	1844107	305361.4	643917	-93302	المصناعات الهيدسية العربية	22
-0.95	-3.83	3.626	1855183	393069.8	484151	108407	الوطنية للمصناعات النسيجية واللب	23
4.8	-0.89	-4.229	1188742	189004.3	1333924	-44690	المصناعات الدوائية المتطورة	24
1.32	-1.7	-2.249	4923306	1228254	2896879	-546157	أمانة للاستثمارات الزراعية وال	25
1.09	-1.96	-2.147	1684052	343975.2	858685	-159730	الموسسة لطبية الأردنية	26
0.64	-1.96	-1.266	557897.6	312700.8	284019	-246954	مصفاة البترول الأردنية	27
-3.27	-9.94	32.48	4668553	805475.6	469484	24796.7	العامة للتدخين	28
-1.48	-0.16	3.767	1722583	432601	275093	-114826	العربية لصناعة الأدوية	29
-0	-2750	36.63	533433.5	503870.4	23211260	79182	دار الدواء للتنمية والاستثمار	30
0.79	4.52	3.585	620969.4	224139.9	137428.9	62525.9	منجم الفوسفات الأردنية	31
0.68	4.74	3.216	294556.9	84401.44	62173.43	26244.4	الأردنية لصناعة الألبان	32
1.9	1.92	3.65	192185	77626.62	100179.3	21264.7	العالمية للمصناعات الكيماوية	33
0.62	3.63	22.52	3949376	1002643	108877.3	44517.7	مصنع الاسمنت الأردنية	34
0.55	4.13	2.272	1759648	655074.2	426617.6	288373	العالمية الحديثة لصناعة الخزيبوت	35
3.18	1.22	3.891	1597880	527084	1305038	-135460	التحلات الأردنية الحديثة	36
0.05	32.3	1.681	3805039	119918.9	117668.8	71342.9	الباطون الجاهز والتوريدات	37
2.48	5.56	13.81	364572.7	115053.1	65562.57	8331.29	حسب حيد الأردن	38
1.28	2.6	3.31	2944632	908909.2	1133575	274627	الوطنية لصناعة الألمنيوم	39
1.05	1.94	2.03	739824.9	199678.5	381266.3	98364.4	العربية لصناعة الموماسير المعدن	40
0.12	18.2	2.25	4229582	819686.7	232234.3	363928	الإقبال للطباعة والتغليف	41
0.56	9.2	5.124	937569.9	185210.7	101959.4	36143	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	42
-15.5	-7.31	113.4	1926681	503104.4	263582	4438.29	التنقيب للمصناعات الإنشائية	43
2.31	-4.45	-10.25	1277537	314176	287251	-30654	جوابكو	44
1.19	-2.37	-2.82	910203.5	225441	384195	-80046	الأردنية لصناعة الصوف الصخري	45
0.56	-3.19	-1.775	647352.9	220756.5	202824	-124402	الموارد الصناعية الأردنية	46
1716	2.65	45.52	224542.6	540890.8	84679.43	11882.3	العربية للمصناعات الكيماوية	47
-30.8	-0.93	28.51	363329.2	158920.8	392206	5573.29	الدولية للمصناعات الخفيفة	48
0.78	-1.87	-1.455	86291.19	95625.34	46082.9	-85720	الاولوة لصناعة الورق الصحي	49
0.87	-3.77	-3.267	3559155	546285.9	943957	-167241	الوطنية للدواجن	50
-0.14	-126	17.32	1946018	854373.8	15474.7	49324.4	العالمية لصناعة البصريات والسبم	51
4.67	-8.17	-38.11	3047085	617939.7	372960	-16216	المصانع العربية الدولية للأغذية	52
-0.87	5.85	-5.1	170325.3	3839508	29103.71	-713461	دار الهندسة	53

إذ ان Mop : الوسط الحسابي لصافي الربح التشغيلي، Ms:الوسط الحسابي للمبيعات، St.dop : الانحراف المعياري لصافي الربح التشغيلي، St.ds : الانحراف المعياري للمبيعات، CvΔop : معامل التباين للتغير في صافي الربح التشغيلي، CvΔS : معامل التباين للتغير في المبيعات، Stop : مؤشر التمهيد لصافي الربح التشغيلي.

### الجدول رقم (٢) : احتساب مؤشر التمهيد باستخدام صافي الدخل قبل الضريبة

رقم الشركة	الاسم الشركة	MIbt.	Ms	St.dbt	St.d.Ibt	CvΔIbt	CvΔs	SIbt
1	الاسسبنان الأردنية	375329	42829823	1686764	35098801	4.4941	-0.8195	-3.675
2	العربية لصناعة الألمنيوم اراال	-38354.7	87708.86	179241.9	578125.3	-4.6733	6.5914	-0.709
3	الإنتاج	73353	146768	380704.6	264534.6	5.19	1.8024	2.8795
4	مصنع المنظفات الكيماوية العرب	252739	84164.86	604798.6	1977388	2.3928	23.494	0.1011
5	الوطنية لصناعة الصلب	-618603	773539	1318431	3273719	2.1313	-4.232	0.5036
6	مصنع الاجواخ الأردنية	302118	66383.6	922734.3	3244205	3.0542	-48.871	-0.063
7	مصنع الخزف الأردنية	-61677.7	122228.4	222243.2	1979189	-3.6033	16.193	-0.223
8	البناء الأردنية	-153447	681718.3	523701	3633033	-3.4129	5.3292	-0.64
9	المركز العربي للصناعات الدوائية	-605612	1549262	1602795	4186308	-2.6465	-2.7021	0.979
10	الصناعات الكيماوية الأردنية	-2039041	176367	4319170	2320478	-2.1182	-13.157	0.161
11	الاستثمارات العمة	232077	359016.9	624712.8	984804.9	2.6918	2.743	0.9813
12	البوتاس العربية	2254815	7023021	71000000	15000000	31.488	2.136	14.74
13	الدخان والسجائر الدولية	47512.6	187597	34075.9	780585.1	0.7172	-4.1609	-0.172
14	الوطنية لصناعة الكلورين	124406	1373926	88751.54	2166188	0.7134	1.5767	0.4525
15	مصنع الاتحاد لإنتاج التبغ وال	-8592.14	3305.429	125346.1	170360.9	-14.589	51.54	-0.283
16	مجمع الشرق الأوسط للصناعات اله	4870.86	233110.1	52186.07	700620	10.714	3.0055	3.5648
17	الاتحاد للصناعات المنظورة	138548	41718.57	307316.2	165246.7	202181	3.961	0.5599
18	الصناعات الصوفية	4073264	1948192	14000000	15000000	3.437	-7.7	-0.446
19	الوطنية لصناعة الكراويل والاييلا	-627852	55045	2147028	13000000	-3.4196	-236.17	0.0145
20	الفلوكيماويات الأردنية	5988.86	2772026	654047.6	4010070	109.21	1.4466	75.495
21	اتحاد الصناعات الكيماوية والزي	-26220	10112.14	201773.3	548674.9	-7.6954	54.259	-0.142
22	الصناعات الهندسية العربية	-183990	643917	200846.9	1844107	-1.0916	-2.8639	0.3812
23	الوطنية للصناعات النسيجية والنب	98960.4	484151	551810.6	1855183	5.5761	-3.8318	-1.455
24	الصناعات النوفية المتطورة	-18973.1	1333924	165659.4	1188742	-8.7313	-0.8912	9.7972
25	أمة للاستشارات الزراعية وال	-612672	2896879	1033628	4923306	-1.6871	-1.6995	0.9927
26	المؤسسة الطبية الأردنية	-126653	858685	403663.1	1684052	3.1872	-1.961	-1.625
27	مصنعة التبرول الأردنية	-189800	284019	202931.9	557897.6	-1.0692	-1.964	-0.544
28	المعاملة للتعدن	24539.3	469484	796808.1	4668553	32.471	-9.944	-3.265
29	العربية لصناعة الأدوية	109573	275093	447799.6	1722583	4.0868	-6.2618	-0.653
30	دار الدواء للتصنيع والاستثمار	52533.6	23211260	1137275	534433.5	21.649	-2749.7	-0.008
31	مناجم الفوسفات الأردنية	57207	137428.9	192359.3	620969.4	3.3625	4.518	0.7443
32	الأردنية لصناعة الألياف	26244.4	62173.43	84401.44	294556.9	3.216	4.7377	0.6788
33	العالمية للصناعات الكيماوية	20766.1	100179.3	83804.71	192185	4.036	1.918	2.104
34	مصنع الاسمت الأردنية	194239	108877.3	751022	3949376	3.866	36.274	0.1066
35	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت	73328.4	426617.6	498201.4	1759648	6.794	4.125	1.647
36	الكليات الأردنية الحديثة	115214	1305038	332953.2	1597860	2.889	1.224	2.36
37	الباطون الجاهز والتوريدات	41756.6	117688.6	539212.2	3805039	12.913	32.34	0.399
38	حديد الأردن	3304.29	65562.57	116974	364572.7	35.401	5.561	6.3658
39	الوطنية لصناعة الألمنيوم	86962.4	1133575	749181.7	2944632	8.615	2.597	3.3224
40	العربية لصناعة الموماسير المعدن	88251.4	381266.3	331355.4	739824.9	3.755	1.94	1.94
41	الإقبال للطباعة والتغليف	353784	232234.3	1357855	4229582	3.838	18.213	0.211
42	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	-55115.4	101959.4	270406.4	937569.9	-4.906	9.1955	0.5335
43	التتبيب للصناعات الإنشائية	58217	263582	188328	1926681	-3.235	-7.3096	-0.443
44	جيو-وايكو	55967	287251	525548.1	1277537	-9.39	-4.447	2.11
45	الأردنية لصناعة الصوف الصحري	53291.3	384195	163134.4	910203.5	-4.938	-2.369	2.08
46	الموارد الصناعية الأردنية	-69373.7	202824	87851.79	647352.9	-1.267	-3.192	-0.397
47	العربية للصناعات الكهربائية	-250175	84679.43	744215.3	224542.6	-2.975	2.652	-1.122
48	الدولية للصناعات الخزفية	25509.4	392206	340160.7	363329.2	13.334	-0.926	-14.4
49	الورلوة لصناعة الورق الصحي	12070.9	46082.9	255546.8	86291.19	21.171	-1.873	-11.3
50	الوطنية للتوابن	-66446.7	943957	509836.1	3559155	-7.673	-3.77	2.04
51	العالمية لصناعة البصريات والس	113737	15474.7	453277	1946018	3.985	-125.75	-0.032
52	المصنع العربية الدولية للأغذية	161148	372960	585238.5	3047085	3.632	-8.17	-0.444
53	دار الهندسة	-714639	29103.71	3682397	170325.3	-5.153	5.85	-0.881

إذ أن MIbt. : الوسط الحسابي للدخل قبل الضريبة، Ms : الوسط الحسابي للمبيعات، St.d Ibt : الوسط الحسابي للدخل قبل الضريبة، St.d.Ibt. : الانحراف للدخل قبل الضريبة، CvΔIbt: معامل التباين للتغير في الدخل، CvΔ S : معامل التباين للتغير في المبيعات، SIbt : مؤشر التمهيد لسلفي الدخل قبل الضريبة

## الجدول رقم ( ٣ ) : احتساب مؤشر التمهيد باستخدام صافي الدخل

رقم الشركة	اسم الشركة	Mni	Ms	St.dni	St.ds	CvΔni	CvΔs	Sini
1	الإلبان الأردنية	686207.4	42829823	1415092	35098801	2.062	-0.82	-2.516
2	العربية لصناعة الألبان	72203.86	87708.86	191493.7	578125.3	2.652	6.59	0.402
3	الإنتاج	75303	146768	373673.3	264534.6	4.962	1.8	2.753
4	مصنع المنظفات الكيماوية للعرب	278129.3	84164.86	572445.3	1977388	2.058	23.5	-0.087
5	الوطنية لصناعة الصلب	-658472	773539	1775349	3273719	-2.7	-4.23	0.637
6	مصنع الاجواخ الأردنية	-219639	66383.6	1478065	3244205	-6.73	-48.9	0.138
7	مصنع الخزف الأردنية	-92234.1	122226.4	17064907	1979189	-1.85	16.2	-0.114
8	البصا الأردنية	-113409	681718.3	564844.9	3633033	-4.98	5.33	-0.935
9	المركز العربي للصناعات الدوائية	-542124	1549262	1590727	4186308	-2.93	-2.7	1.086
10	الصناعات الكيماوية الأردنية	125567.3	176367	753267.4	2320478	5.998	-13.2	-0.456
11	الاستثمارات العامة	194203.9	359016.9	603014.4	984804.9	3.105	2.74	1.132
12	البيوتكس العربية	695234.1	7023021	21000000	15000000	30.21	2.14	14.14
13	الدخان والسجائر الدوائية	7192.714	187597	251127.1	780585.1	34.91	-4.16	-8.391
14	الوطنية لصناعة الكورين	88210	1373926	69883.1	2166188	0.792	1.58	0.502
15	مصنع الاتحاد لإنتاج التبغ وال	-452.286	3305.429	118299.3	170360.9	-2.62	51.5	-5.075
16	مجمع الشرق الأوسط للصناعات	40339.71	233110.1	38774.07	700620	0.961	3.01	0.32
17	الاتحاد للصناعات المتطورة	155833.4	41718.57	197188.2	165246.7	1.265	3.96	0.32
18	الصناعات الصوفية	1551651	1948192	10000000	15000000	6.444	-7.7	-0.84
19	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك	-567371	55045	1876222	13000000	-3.31	-2.36	0.014
20	المفوق كيمويات الأردنية	248868.9	2772026	817972.2	4010070	3.287	1.45	2.272
21	اتحاد الصناعات الكيماوية والزيوت	86238	10112.14	448919.7	548674.9	5.206	54.3	0.096
22	الصناعات الهندسية العربية	-89523.4	643917	236264.7	1844107	-2.64	-2.86	0.922
23	الوطنية للصناعات النسيجية واللب	-174.714	484151	414290.1	1855183	-2.371	-3.83	618.8
24	الصناعات الدوائية المتطورة	-15172.3	1333924	140656	1188742	-9.27	-0.89	10.4
25	أمانة للاستثمارات الزراعية وال	-504021	2896879	923705.5	4923306	-1.83	-1.7	1.078
26	المؤسسة الطبية الأردنية	-119842	858685	353112.1	1684052	-2.95	-1.96	1.502
27	مصنعة التبرول الأردنية	-250619	284019	131205	557897.6	-0.52	-1.96	0.267
28	المعملية للتدخين	20756	469484	830297	4668553	40	-9.94	-4.023
29	العربية لصناعة الأدوية	195774.4	275093	386704.7	1722583	1.975	-0.16	-0.315
30	دار الدواء للتمتع والاستثمار	123994.1	23211260	585402.1	533433.5	4.721	-2.750	-0.002
31	مناجم الفوسفات الأردنية	56154.71	137428.9	217937.6	620969.4	3.881	4.52	0.859
32	الأردنية لصناعة الأغبيب	22070.71	62173.43	272459.6	294556.9	12.35	4.74	2.606
33	العالمية للصناعات الكيماوية	68769.71	100179.3	223227.5	192185	3.246	1.92	1.692
34	مصانع الاستم الأردنية	42521.86	108877.3	667947.2	3949376	15.71	3.63	0.433
35	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت	67415	428617.6	373246.5	1759648	50537	4.13	1.342
36	الكليات الأردنية الحديثة	109262.1	1305038	346209.2	1597860	3.169	1.22	2.589
37	الباطون الجافز والتوريدات	37328.57	117668.6	783184.8	3805039	20.98	32.3	0.849
38	جسدي الأردن	93331.14	65562.57	305381.1	364572.7	3.272	5.56	0.588
39	الوطنية لصناعة الألمنيوم	86962.43	1133575	772912.7	2944632	8.888	2.6	3.422
40	العربية لصناعة الماسين المعدن	87969.29	381266.3	437394.7	739824.9	4.972	1.94	2.563
41	الإجمال للطباعة والتغليف	364574.1	232234.3	1760964	4229582	7.83	18.2	0.265
42	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن	77799.43	101959.4	158034.4	937569.9	2.006	9.2	0.218
43	التنقيب للصناعات الإنشائية	19561.14	263582	199481.5	1926681	10.2	-7.31	-1.395
44	جسديكويك	-31496.1	287251	571582.5	1277537	-18.1	-4.45	4.081
45	الأردنية لصناعة الصوف الصخر	-100176	384195	226974	910203.5	-2.27	-2.37	0.96
46	الموارد الصناعية الأردنية	-58301.9	202824	272516.3	647352.9	-4.67	-3.19	1.46
47	العربية للصناعات الكهربيائية	37046.71	84679.43	789930.1	224542.6	21.32	2.65	8.04
48	الدولية للصناعات الخزفية	25650.86	392206	127558.1	363329.2	8.48	-0.93	-9.16
49	للؤلؤة لصناعة الورق الصحي	-33747.4	46082.9	236213.4	86291.19	-7	-1.87	3.74
50	الوطنية للدواجن	-93186.7	943957	801538.7	3559155	-8.6	-3.77	2.28
51	العالمية لصناعة البصريات والم	-95673.6	15474.7	1419601	1946018	-14.8	-1.26	0.12
52	المصنع العربية الدولية للأغذية	80318.29	372960	713483.9	3047085	8.883	-8.17	-1.087
53	دار الفداء	16736.43	29103.71	91938.23	170325.3	5.49	5.85	0.939

إذ أن Mni : الوسط الحسابي لصافي الدخل ( بعد الضريبة ) ، Ms : الوسط الحسابي للمبيعات ، St.dni : الانحراف المعياري لصافي الدخل ، St.ds : الانحراف المعياري للمبيعات ، CvΔni : معامل التباين للتغير في صافي الدخل ، Cv Δ s : معامل التباين للتغير في المبيعات ، Sini : مؤشر التمهيد لصافي الدخل .

الملحق رقم (٢): الإحصاء الوصفي على أساس صافي الربح التشغيلي (الجدول رقم ١) وصافي الدخل قبل الضريبة (الجدول رقم ٢) وصافي الدخل (الجدول رقم ٣)

جدول رقم (١) : الإحصاء الوصفي باستخدام صافي الربح التشغيلي

الشركات غير الممهدة				الشركات الممهدة				الشركات المتغيرات
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	
								1- فرضيات الحجم (القيم المطلقة):
1278570	294352	44278	6294375	754375	331626	0	3031943	أ. المدفوعات الضريبية
27113319	13000000	74381.4	133001154	115525310	40000000	729989	595275009	ب. المبيعات
16385563	1000000	82865125	1000000	15050379	9603683	665004	60444460	ج. عدد الأسهم المكتتب بها
29859012	11000000	288248	149677900	33688075	15000000	357020	139778582	د. الأصول الثابتة
70068564	27000000	1378319	350769884	92093213	42000000	1638098	399271929	هـ. مجموع الأصول
15259172	10	192621	73058250	105689234	34000000	635094	559541716	و. المصاريف التشغيلية
1318429	639771	55220	6597500	1961050	997544	32929	8283965	ز. المصاريف الإدارية والصومية
12984167	3092737	0	63965284	6456113	2744325	0	33734508	ح. الاحتياطي الاختياري
26096084	6477402	0	128860809	18834967	8413753	1503	94091678	ط. مجموع الاحتياطيات
8638028	5390441	0	26948207	8041910	4805071	115815	36089753	ي. حجم التداول
70984823	24000000	0	353707210	44339402	24000000	715625	205586719	ك. القيمة الإسمية للأصهم
26011814	10000000	201122	129119563	61503200	22000000	228603	250039279	ل. مجموع الالتزامات
								فرضيات العلاقات:
.003	.002	00	.01	.005	.002	00	.01	أ. المدفوعات الضريبية إلى المبيعات
.71	9.4	.02	.63	.101	.10	.01	.15	ب. صافي الربح التشغيلي إلى المبيعات
	5.77	1.07	9.44		8.14	1.09	9.48	ج. صافي الدخل قبل الضريبة إلى المبيعات
.58205	.0708	.03	3.80	.13114	.0652	01.	54.	د. صافي الدخل إلى المبيعات
.2189	.432	.038	.91	.219	.4333	.022	.07	هـ. الكثافة الرأسمالية
.0713	.0275	.009	.15	.0958	.0395	.001	.146	و. الربحية
.1760	.7909	.036	.95	.663	.8658	.073	0.96	ز. المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف
3.767	.891	.008	18.57	.0427	0.069	.013	.178	ح. المصاريف الإدارية والصومية إلى مجموع المصاريف
1.2	.81	0	24.74	9.3	2.4	0	40.73	ط. الاحتياطي الاختياري إلى صافي الدخل
6.43	.6042	.10	41.24	18.18	5.34	.12	81.28	ي. مجموع الاحتياطيات إلى صافي الدخل
.36335	.3889	0.04	1.93	.158753	.3292	.09	0.73	ك. نسبة الديون
4.8591	3.6582	.33	23.12	2.0784	3.1655	.85	8.05	ل. نسبة السيولة
.1079	.0675	00	.31	.2889	.1924	.01	..94	م. ربحية السهم الواحد

## جدول رقم (٢) : الإحصاء الوصفي باستخدام صافي الدخل قبل الضريبة

الشركات غير الممهدة				الشركات الممهدة				الشركات المتغيرات
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	
								- فرضيات الحجم (القيم المطلقة):
1367919	326957	0	6294375	721163	306734	0	3031943	أ.المفوعات الضريبية
28327970	14000000	274334	133001154	110368996	36000000	74381	595275009	ب. المبيعات
17955966	1000000	1000000	82865125	13894876	9016891	665004	60444460	ج. عدد الأسهم المكتتب بها
31840765	12000000	357020	149677900	32199785	15000000	288248	139778582	د.الاصول الثابتة
74885527	29000000	1378319	350769884	87928177	40000000	1638098	399571929	هـ.مجموع الأصول
17548580	11000000	568119	73058250	100945958	30000000	86098	599541716	و.المصاريف التشغيلية
1400351	656885	57156	6597500	1875231	952772	32928	8263963	ز.المصاريف الإدارية والعومية
13887663	3392029	0	63965284	6171002	2580979	0	33734508	ح.الاحتياطي الاختياري
27959218	6977087	667382	128860808	17960780	7604301	0	94091678	ط.مجموع الاحتياطات
7802505	4834623	0	26948207	8635954	5224705	115815	36089753	ي. حجم التداول
75949737	26000000	0	353707210	42314169	23000000	715625	205586719	ك. القيمة الاسمية للأسهم
27733069	11000000	93064	128402	58682714	21000000	166144	195378201	ل.مجموع الالتزامات
								فرضيات الخلافت:
.002	.001	0	.012	.005	.003	0	.03	أ.المفوعات الضريبية إلى المبيعات
71.	9.4	.01	63.	.101	.1	.01	3.34	ب.صافي الربح التشغيلي إلى المبيعات
	5.77	1.06	9.28		8.14	1.09	9.48	ج.صافي الدخل قبل الضريبة إلى المبيعات
.27034	.262	.02	1.37	.47600	.0231	.01	3.80	د.صافي الدخل إلى المبيعات
.1713	.4478	0	359100580	.243	.4228	0	198862273	هـ.الكثافة الرأسمالية
.0753	.018	.001	.15	.0618	.044	.002	.14	و.الربحية
.1344	.8264	0.46	.95	.1328	.8353	0.44	.96	ز.المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف
.065	.103	.01	.28	3.269	.66	.008	18.57	ح.المصاريف الإدارية والعومية إلى مجموع المصاريف
8.95	2.4	0	40.73	5.3	1.2	0	4.16	ط.الاحتياطي الاختياري إلى صافي الدخل
19	3.9	0	81.28	10.24	2.7	.35	.25.01	ي. مجموع الاحتياطات إلى صافي الدخل
.374	.4166	0.06	1.93	.1663	.3167	.04	073	ك.نسبة الديون
2.678	2.852	0.33	5.93	4.071	3.741	0.67	23.11	ل.نسبة السيولة
.1004	.0495	0	.34	.2753	.1925	.01	.94	م.ربحية المسهم الواحد

## جدول رقم (٣) : الإحصاء الوصفي باستخدام صافي الدخل

الشركات غير الممهدة				الشركات الممهدة				الشركات المتغيرات
الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	أدنى قيمة	أعلى قيمة	
								- فرضيات الحجم (القيم المطلقة):
1142939	249165	0	6294375	835881	400288	0	3031943	أ.المطوفات الضريبية
24641063	13000000	74381	36064659	129266171	47000000	729988	595275009	ب. المبيعات
15453503	9618629	1000000	82865125	15960937	1000000	656004	60444460	ج. عدد الأسهم المكتتب بها
26763221	10000000	288248	149677900	37446047	18000000	327020	139778582	د. الأصول الثابتة
62875506	24000000	1378319	350769884	102111054	51000000	1638098	399271929	هـ. مجموع الأصول
15619551	10000000	86096	73058250	118434622	39000000	568119	559541716	و. المصاريف التشغيلية
1186382	531358	32929	6597500	2154564	1232285	75824	8283962	ز. المصاريف الإدارية والعمومية
11598348	2717882	0	63965284	7207119	3142378	0	33734508	ح. الاحتياطي الاختياري
23362947	5463264	5431	128860808	20801313	10000000	0	94091677	ط. مجموع الاحتياطات
7852907	4550278	0	26409581	8853407	5748231	45	36089753	ي. حجم التداول
63693663	21000000	0	353707210	48870356	29000000	790948	205586313	ك. القيمة الاسمية للأسهم
23386105	6680555	242873	128402000	68400293	27000000	166144	195378201	ل. مجموع الالتزامات
								فرضيات العلاقات:
.003	.002	0	.012	.006	.003	0	.03	أ.المطوفات الضريبية إلى المبيعات
.01	.63	.01	3.34	.01	.35	.01	.12	ب. صافي الربح التشغيلي إلى المبيعات
5.56	0.945	24.6	7.34	0.69	0.028	0.49	2.95	ج. صافي الدخل قبل الضريبة إلى المبيعات
.78	.12	.012		.12	.14		3.79	د. صافي الدخل إلى المبيعات
.1882	4467	0.038	.91	2527	4145	0.022	1.07	هـ. الكثافة الرأسمالية
.073	.032	.002	.15	.063	.037	.001	.14	و. الربحية
.142	.828	044	.95	.122	.837	0.37	0.96	ز. المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف
.0987	.107	0.01	0.50	3.857	.877	.008	18.57	ح. المصاريف الإدارية والعمومية إلى مجموع المصاريف
7.61	1.73	0	40.73	6.19	1.61	0	6.53	ط. الاحتياطي الاختياري إلى صافي الدخل
7.61	1.73	.35	81.28	6.19	1.61	0	12.27	ي. مجموع الاحتياطات إلى صافي الدخل
3293	.370	0.04	1.93	.1964	.339	.06	0.73	ك. نسبة الديون
4.438	3.435	.33	8.1	2.089	.328	.85	6.6	ل. نسبة السيولة
.146	.087	.01	.31	.304	.199	.03	.94	م. ربحية المسهم الواحد

الملحق رقم (٣) : نتائج اختبار الفرضيات على أساس صافي الدخل قبل الضريبة (الجدول رقم ١) وصافي الدخل  
الجدول رقم ٢ .

نتيجة الفرضية قبول/ رفض	تساوي التباين أو عدمه	درجة الحرية	p-value	نتائج الاختبار الفرضيات
قبول	غير متساوي	.05	.47	<b>1- فرضيات الحجم (القيم المطلقة) :</b> أ. المدفوعات الضريبية
قبول	غير متساوي	.05	.13	ب. المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.31	ج. عدد الأسهم المكتتب بها
قبول	غير متساوي	.05	.39	د. الأصول الثابتة
قبول	غير متساوي	.05	.31	هـ. مجموع الأصول
قبول	غير متساوي	.05	.16	و. المصاريف التشغيلية
قبول	غير متساوي	.05	.26	ز. المصاريف الإدارية والعمومية
قبول	غير متساوي	.05	.40	ح. الاحتياطي الاختياري
قبول	غير متساوي	.05	.44	ط. مجموع الاحتياطات
قبول	غير متساوي	.05	.43	ي. حجم التداول
قبول	غير متساوي	.05	.45	ك. القيمة الإسمية للأسهم
قبول	غير متساوي	.05	.21	ل. مجموع الالتزامات
قبول	متساوي	.05	.33	<b>2. فرضيات العلاقات:</b> أ. المدفوعات الضريبية إلى المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.36	ب. صافي الدخل التشغيلي إلى المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.5	ج. صافي الدخل قبل الضريبة إلى المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.32	د. صافي الدخل إلى المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.33	هـ. الكثافة الرأسمالية
قبول	غير متساوي	.05	.09	و. ربحية الشركة
قبول	غير متساوي	.05	.41	ز. المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف
قبول	غير متساوي	.05	.17	ح. المصاريف الإدارية والعمومية إلى مجموع المصاريف
قبول	غير متساوي	.05	.26	ط. الاحتياطي الاختياري
قبول	غير متساوي	.05	.39	ي. مجموع الاحتياطات
قبول	غير متساوي	.05	.13	ك. نسبة الديون
قبول	غير متساوي	.05	.17	ل. نسبة السيولة
رفض	متساوي	.05	.01	م. ربحية السهم الواحد

## الجدول رقم ( ١ ) : نتائج اختبار الفرضيات بالاعتماد على صافي الدخل قبل الضريبة

## الجدول رقم ( ٢ ) : نتائج اختبار الفرضيات بالاعتماد على صافي الدخل

نتيجة الفرضية قبول / رفض	تساوي أو عدم تساوي التباين	درجة الحرية	p-value	نتائج الاختبار الفرضيات
قبول	غير متساوي	.05	.29	<b>1- فرضيات الحجم (القيم المطلقة):</b> أ. المدفوعات الضريبية
قبول	متساوي	.05	.08	ب. المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.43	ج. عدد الأسهم المكتتب بها
قبول	غير متساوي	.05	.19	د. الأصول الثابتة
قبول	متساوي	.05	.13	هـ. مجموع الأصول
قبول	متساوي	.05	.09	و. المصاريف التشغيلية
قبول	متساوي	.05	.08	ز. المصاريف الإدارية والعمومية
قبول	غير متساوي	.05	.44	ح. الاحتياطي الاختياري
قبول	غير متساوي	.05	.22	ط. مجموع الاحتياطات
قبول	غير متساوي	.05	.31	ي. حجم التداول
قبول	غير متساوي	.05	.30	ك. القيمة الاسمية للأسهم
قبول	غير متساوي	.05	.08	ل. مجموع الالتزامات
قبول	غير متساوي	.05	.19	<b>2- فرضيات العلاقات:</b> أ. المدفوعات الضريبية إلى المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.16	ج. صافي الدخل التشغيلي إلى المبيعات
قبول	تساوي	.50	.5	د. صافي الدخل قبل الضريبة إلى المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.10	ب. صافي الدخل إلى المبيعات
قبول	غير متساوي	.05	.31	هـ. الكثافة الرأسمالية
قبول	غير متساوي	.05	.41	و. ربحية الشركة
قبول	غير متساوي	.05	.40	ز. المصاريف التشغيلية إلى مجموع المصاريف
قبول	متساوي	.05	.17	ح. المصاريف الإدارية والعمومية إلى مجموع المصاريف
قبول	غير متساوي	.05	.48	ط. الاحتياطي الاختياري
قبول	غير متساوي	.05	.48	ي. مجموع الاحتياطات
قبول	غير متساوي	.05	.33	ك. نسبة الديون
قبول	غير متساوي	.05	.45	ل. نسبة السيولة
رفض	متساوي	.05	.04	م. ربحية السهم الواحد



## الملحق رقم (٤) : أسماء الشركات مرتبة حسب حجم المبيعات

متوسط المبيعات بالدينار الأردني	اسم الشركة
595275009.10	الشركات المستعدة من العينة
223016742.30	مصفاة البترول الأردنية
133001154.30	مناجم الفوسفات الأردنية
106633574.90	البوتاس العربية
	مصانع الاسمنت الأردنية
	شركات العينة بعد الاستبعاد
36064659.38	الدخان والمجائر الدولية
31471274.50	مصانع الاتحاد لإنتاج التبغ والسكائر
28490862.38	العربية لصناعة الأدوية
24597471.25	مجمع الشرق الأوسط للصناعات اله
23211260.88	دار الدواء للتنمية والاستثمار
20462079.00	الوطنية للدواجن
19066123.88	الإنتاج
18954053.75	حديد الأردن
16227638.00	العالمية الحديثة لصناعة الزيوت
11727516.38	مصانع الاجواخ الأردنية
10218451.75	الوطنية لصناعة الكوابل والأسلاك
9117004.50	العربية لصناعة الألمنيوم أرال
7804118.25	الكابلات الأردنية الحديثة
7620018.88	الباطون الجاهز والتوريدات/
7310426.25	العربية لصناعة الماسوير المعدنية
6913282.88	الوطنية لصناعة الصلب
6628984.50	الأردنية لتجهيز وتسويق الدواجن
6616733.13	اتحاد الصناعات الكيماوية والزي
6502095.50	الدبساعة الأردنية
6476710.00	مصانع المنظفات الكيماوية العرب
6311225.38	جوايكو
6013393.13	الألبان الأردنية
5743014.25	الوطنية لصناعة الألمنيوم
5522800.38	الأردنية لصناعة الأنابيب
5474557.38	الإقبال للطباعة والتغليف
4503654.25	الملفوكيماويات الأردنية
4444497.00	الاستثمارات العامة
3721865.38	المركز العربي للصناعات الدوائي
3629891.00	الوطنية لصناعة الكلورين
3613212.50	اللؤلؤة لصناعة الورق الصحي
3479616.25	العالمية للصناعات الكيماوية
3248928.38	الموارد الصناعية الأردنية
3158134.00	العربية للصناعات الكهريائية
3045615.25	العالمية لصناعة البصريات والمم
2752061.25	الدولية للصناعات الخزفية
2293688.00	الصناعات الكيماوية الأردنية
2121669.25	الاتحاد للصناعات المتطورة
1659024.75	التتقيب للصناعات الإنشائية
1487774.00	الوطنية للصناعات المنسوجة واللب
1205763.00	دار الفسذاء
1133584.00	الصناعات الهندسية العربية
1014889.38	الصناعات الدوائية المتطورة
973738.63	العسامة للتعددين
940782.88	الأردنية لصناعة الصوف الصخري
794664.00	المصانع العربية الدولية للأغذية
729988.63	الصناعات الصوفية
274333.50	المؤسسة الطبية الأردنية
74381.38	أمانة للاستثمارات الزراعية وال